المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵣⵣⴰⵢⵏ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉ

نشرة الصحف

الثلاثاء 04 نونبر 2014 العدد: 4866

محتويات العدد	الصفحة
• مذكرة : إلغاء عقوبة التوقف عن الدراسة في حق التلاميذ والاستعاضة عنها بالقيام بخدمات ذات منفعة عامة	1
• تحسين جودة النقل المدرسي محور لقاء بين بوليف ورابطة التعليم الخاص	2
• خاص : متابعة الدراسة الجامعية لنساء ورجال التعليم	6/3
• وجهة نظر: عودة النقاش حول التعليم الأولي والخصوصي	7
• هذا الخبر : "نائب الوزارة بمراكش يطلب إعفاءه من مهامه"	11
• شؤون وطنية : 672 موظفا "شبحا" مهددون بالفصل النهائي	12
• حول السكن الوظيفي بمركز التوجيه والتخطيط التربوي	13
• قضايا التعليم بالجهات والأقاليم	34/14
• آراء ووجهات نظر	37

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ:2014/11/04 العدد: . 606	الأخبـــار	الصفحة:الملحق التربوي

بلمختار يلغي عقوبة التوقف عن الدراسة ويوصي بتشغيل التلاميذ وفق برنامج تأديبي

الرباط: بوشعيب حمراوي

عاد رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية، ليخلق الحدث داخل الأسر والأوساط التعليمية بعد إصداره مذكرة مثيرة للجدل بشان القرارات التاديبية التي عادة ما يتم اتخاذها ضد التلاميذ غير المنضبطين، من طرف مجالس الأقسام (الانضباط) داخل المؤسسات التعليمية. فقد أمر بوقف اتخاذ عقوبة التوقيف المؤقت عن الدراسة، واستبدالها بما اعتبره منظورا جديدا للتاديب. حيث أوصى بمعاقبة مرتكبي المخالفات التربوية من تلاميذ وتلميذات، بإرغامهم على تقديم خدمات ذات منفعة عامة داخل مؤسساتهم التعليمية. واقترح أن يعاقب بالعمل خارج أوقات دراسته، وفق برنامج زمني محدد، في تنظيف ساحة ومرافق المؤسسة، أو إنجاز أشغال البستنة، أو القيام بأشغال داخل المكتبة المدرسية كالتنظيف وترتيب الكتب والمراجع...، أو المساعدة في الأشغال المرتبطة بتقديم خدمات المطاعم والداخليات، أو المساعدة في تحضير الأنشطة الرياضية. كما أكد على ضرورة ان تحفظ تلك القرارات التاديبية كرامة واعتبار التلميذ المعاقب، وألا تعرضه لأي تجريح أو تحقير، وألا تمس بسلامته الجسدية، وأن تتناسب ونوع التلميذ وسنه وقدراته البدنية. كما أكد على ضرورة القطع مع العقوبات البدنية التي تتخذ في بعض الحالات في حق التلاميذ.

واعتبر المسؤول الوزاري أن عقوبة التوقيف المؤقت عن الدراسة، والتي تاتي في المرتبة الثالثة من العقوبات التي عادة ما تتخذ ضد المشاغبين من التلاميذ، بعد عقوبتي (الإنذار والتوبيخ). تنطوي على اضرار جانبية لا تربوية. إذ تحرم المعاقب من عدة حصص دراسية، وتبعده عن الوسط التربوي، وترفع من مخاطر انقطاعه كليا عن الدراسة، كما قد تجعل الموقوف مؤقتا عن الدراسة عرضة للتاثيرات السلبية للمحيط الخارجي. مذكرة الوزارة لم ترق معظم الأطر التربوية، لصعوبة تطبيقها، والمخاطر التي قد تنتج عنها في ظل غياب أطر متخصصة في تتبع وحماية المعاقبين الذين يتحولون في فترات قصيرة إلى مستخدمين قاصرين داخل المؤسسة، إضافة إلى ردود أفعال الآباء والأمهات وأولياء المعاقبين، وغياب اي تامين لهم. وتساءل بعضهم كيف يمكن أن يعرف أعضاء المجلس التاديبي وضعية التلميذ أو التلميذة الصحية (نفسيا وعضويا)، لاتخاذ العقوبة اللازمة، علما أن الدفاتر الصحية للتلاميذ فارغة من كل تقارير أو متابعة طبية.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 3512
التجديد
الصفحة: 1

بوليف يبحث جودة النقل المدرسي

عقد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالنقل، الجمعة الماضية بمقر الوزارة بالرباط، لقاءا مع رابطة التعليم الخاص لمناقشة سبل تحسين جودة النقل المدرسي، وحسب بلاغ للوزارة أكد بوليف على ضرورة الحرص على نقل التلاميذ في ظروف مريحة وآمنة تحترم مستلزمات السلامة الطرقية والقوانين المنظمة للقطاع. وحسب نفس البلاغ، توصلت «التجديد» بنسخة منه، عرف الاجتماع عرض الإكراهات التي تواجه مدارس التعليم الخاص لتقديم هذه الخدمة في أحسن الظروف. وتم التطرق خلال النقاش إلى عدة نقاط من بينها شروط تنظيم الخرجات والرحلات المدرسية، وسبل تشجيع النقل المدرسي لحساب الغير الذي ينظمه دفتر تحملات خاص يتضمن شروط ممارسة هذا النشاط. وتم الاتفاق على تنظيم يوم دراسي بحضور جميع الفاعلين في القطاع لمناقشة الإكراهات والخروج بتوصيات من شأنها تحسين جودة النقل المدرسي.

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبار

الصفحة:الملحق التربوي

حسابات النقابة والحزب تضع الداودي في مواجهة مباشرة مع بلمختار في ملف استكمال التعليم الجامعي لرجال التعليم

وزير التعليم العالي ضرب مبدأ الاستقلالية البيداغوجية والتدبيرية للجامعات وتجاوز صلاحيات زميله في التربية الوطنية

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبار

الصفحة:الملحق التربوي

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم 30 أكتوبر مذكرة موقعة من الوزير، موجهة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات يطلب منهم، تسجيل الأساتذة الذين نجحوا بشكل نهائي في سلك الماستر، برسم هذه السنة الدراسية، دون أن يشير نهائيا إلى مشكلة الذين يطالبون بتسجيلهم سواء في سلك الإجازة أو سلك الدكتوراه، وقد تركت المذكرة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات حرية «وضع الشروط التي يرونها مناسبة، وخاصة مسألة الحضور».

هذه المذكرة، جاءت بعد اشتداد الاحتجاجات التي نظمها نساء ورجال التعليم، المطالبين بهذا الحق، حيث تدخلت أطراف كثيرة في مناقشة هذا الملف. وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية. بل تم طرحه في البرلمان، ومن خلال رصد مختلف التدخلات، سواء للبرلمانيين، أو لوزيري التعليم المدرسي والعالي، فإن طرح هذه المذكرة، جاء لاستغلال شرخ عميق بين وزير التربية الوطنية من جهة، والحكومة ككل من جهة ثانية. وقد كان بلمختار شديد الحرص، أكثر من مرة على إظهار القطيعة التامة التي تفصله عن الحكومة، بل ووصل به الحد في البرلمان حد توجيه اتهام مباشر لـ «زميله» الحسن الداودي بكونه هو من يقف وراء منع الأساتذة.

وفي خضم هذا الأخذ والرد، حاولت نقابة حزب العدالة والتنمية، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، منذ ظهور هذه المذكرة، تقديمها على أنها من ثمار «المجهودات الخاصة» للنقابة، إذ جاء على لسان أحد أعضاء المكتب الوطني: «رغم أن مشكل تراخيص متابعة الدراسة افتعل من طرف الوزير بلمختار. فقد تفهم وزير التعليم العالي الأمر بعد متابعة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم للملف سواء خلال لقائها بالوزير أو عبر البرلمان وكذا بالاتصالات المباشرة إلى جانب استثمار الإعلام»، ليضيف «تم حل ثلث المشكل بالمذكرة الأولى ثم الثلث الثاني نسبيا بمراسلة لتسجيل الناجحين في الماستر وقد تم هذا حيث تلقينا اتصالات من المعنيين. ومع ذلك لازال ثلث المشكل عالقا ويتعلق الأمر بالنسبة للراغبين بالتسجيل لأول مرة سواء في الإجازة أو الدكتوراه وقد أبلغنا ديوان وزير التعليم بالأمر حيث ربط الأمر بإلغاء منشور 1982.

فنستنتج إذن، أن النقابة تحمل بلمختار مسؤولية عرقلة تسجيل الأساتذة، ثم تعترف بوجود مشكلة قانونية في عمليتي التسجيل في سلكي الإجازة والدكتوراه، بسبب استمرار سريان مفعول منشور يعود لسنة 1982، والسؤال الذي يطرح: لماذا انتهاك القانون في عملية تسجيل الموظفين في سلك الماستر دون الحاجة للحصول على ترخيص، والحرص على تطبيق القانون في سلكي الإجازة والدكتوراه؟

الداودي ينتهك قانونين

سياق هذه المذكرة، ومضمونها يطرحان مشكلتين قانونيتين:

أولا: مذكرة الداودي كوثيقة إدارية ليست لها قوة إلزامية أكثر من القانون، إذ لا ينسخ القانون إلا القانون، وبما أن هناك قانونا يعود لسنة 1982 يلزم الموظفين بالحصول على ترخيص من إدارتهم، فإن المعني هنا هي وزارة التربية الوطنية، وأن يسمح الداودي بتسجيل الموظفين في سلك الماستر، ضدا على القانون، ويتذرع بالقانون نفسه لمنع التسجيل في سلك الإجازة والدكتوراه، معناه، أن هناك انتقائية واضحة في تطبيق القانون، وهذا أكبر خطأ يمكن لمسؤول حكومي السقوط فيه، فإما أن هذا القانون له صلاحية سارية المفعول، وبالتالي ينبغي عدم تسجيل الجميع، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التربية الوطنية، أو أن هذا القانون غير ساري المفعول، وبالتالي ينبغي السماح للجميع بالتسجيل دون الحصول على ترخيص، لذلك من الطبيعي جدا، أن تثور ثائرة الموظفين الراغبين في التسجيل في السلكين الآخرين، بل ويمكن ربح معركتهم، في حالة لجأ هؤلاء للقضاء، لأنه لا سند قانونيا يمكن أن يبرر به الداودي التسجيل في الماستر فقط.

ثانيا: الجامعة ليست هي المدرسة الابتدائية، حيث الدراسة تنظم بمذكرة وزارية سنوية يوقعها الوزير، بل الجامعات لها كيان مستقل بموجب ظهير شريف، يعود لسنة 1975، وكذا بموجب قانون 00.01، والذي هو بمثابة ظهير شريف، يعود لسنة 2000، والذي يؤكد في مادته الرابعة والخامسة أن الجامعات تتمتع باستقلال إداري ومالي وبيداغوجي، بالتالي فالداودي يخرق هذا القانون أيضا، لذلك فالحل لا يوجد بيد الداودي نهائيا، بل يوجد بيد الحكومة ككل:

- إما بتعديل قانون 1982، وهذا يحتاج

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبار

الصفحة:الملحق التربوي

لمسلسل تشريعي معروف، يبدأ باقتراح مشروع التعديل وينتهي بالتصويت عليه من طرف البرلمان وصدوره في الجريدة الرسمية، أو أن يغير بلمختار، أقول بلمختار رأيه، ويمنح الترخيصات.

وما يزيد من صعوبة الملف، هو أن مذكرة الداودي الجديدة، تشترط مسألة الحضور، مما يعني أنه يضع الأصبع على المشكلة التي دفعت رشيد بلمختار ومحمد الوفا قبله إلى عدم منح هذه التراخيص، فمن جهة، تؤكد دفاتر التحملات الخاصة بمسالك الماستر، بوضوح على مسألة الحضور، إذ يمكن طرد المتغيبين بموجب القانون، وفي نفس الوقت، هذا الإلزام يعتبر ضربا للمدرسة العمومية التي يشتغل فيها هؤلاء، وهذا هو الوجه الأعقد للملف، فالمسجلين إذن، يمكنهم الاختيار بين تطبيق مقتضيات التسجيل في الماستر، ويعد الحضور على رأسها، وبالتالي التغيب عن العمل، وهذا يضيف أعباء إضافية لواقع المدرسة المغربية، حيث سيتم تضييع حق آلاف التلاميذ في التعلم، أو يلتزمون بمقتضيات مهنتهم الأصلية، والتي هي تدريس التلاميذ وبالتالي ضياع الماستر.

أي أن هذين الاختيارين الصعبين، يعيداننا إلى إشكالية تقليدية، ولكنها متجددة الآن، هي ثنائية الحق والواجب، حق الموظف في تطوير مداركه ومعارفه ووضعه الاجتماعي، وواجبه في تعليم أبناء الشعب، لذلك فبدل أن تبدع الحكومة رفقة النقابات، حلا يضمن التوازن بين مكوني هذه المعادلة، فإننا نجد نقابة العدالة والتنمية تفتخر بدفع الوزير لخرق قانونين وتضييع أبناء الشعب، وإلا هل يمكن لموظف يشتغل في تيزنيت أو طاطا أو وجدة أن يوازن بين حقه وواجبه بعد تسجيله في ماستر بالبيضاء؟

حسابات وحسابات

نحن إذن أمام وزير يخرق قانونا منظما للقطاع الذي يشرف عليه، ويتدخل في صلب عمل رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وهم موظفون سامون يتبعون للسلطة الحكومية من حيث التوجهات العامة، والاستراتيجية التعليمية والبحثية، لكن لكل منهم طريقته في تدبير مؤسساته الجامعية بحسب البنية التحتية والموارد البشرية التي يتوفر عليها، ففي كلية الآداب بجامعة ابن طفيل في القنيطرة، بلغ عدد الطلبة المسجلين السنة الماضية 17 ألف طالب، مع أن طاقتها الاستيعابية لا تتعدى 5 آلاف طالب وطالبة، والأمر ذاته من حيث التفاوت بين العرض والطلب ينطبق على الجامعات والكليات الأخرى، لذلك فتردد الداودي في السماح للموظفين في التسجيل بسلك الإجازة، وتذرعه بمنشور 1982، يرجع بالأساس إلى هذه المشكلة، لاسيما وأنه ما فتئ يدعي بمناسبة وغيرها، أنه حقق مكاسب في القضاء على مشكلة الاكتظاظ بالجامعات، ثم من شأن قرار كهذا، أن يسبب له إحراجا حزبيا ونقابيا كبيرا مع الأسر والتي سترى أبناءها يضطرون لعدم التمدرس بسبب تمكين المدرسين من حقهم في التعليم الجامعي.

من جهة أخرى اختيار الداودي لحل خرق القانون والتشبث به في نفس الوقت»، ونقصد قرار 1982، يأتي استجابة لحسابات تهم حزبه ونقابته، لاسيما وأننا في 2015، هي سنة انتخابية بامتياز. سنة انتخابية للحزب، ونقصد الانتخابات الجماعية والتي سيشهدها المغرب في يونيو القادم، وهي سنة انتخابية للنقابة، ونقصد انتخابات اللجان الثنائية التي ستكون في ماي المقبل، وبالتالي فحرص النقابة، على تقديم «حل» مهما كانت أهميته، بل وخطورته، هو أمر حيوي بالنسبة لها، إذ أن استمرارها، كنقابة ضمن دائرة الأكثر تمثيلية، يجعلها متوجسة من انتقام رجال التعليم، فإذا كانت انتخابات 2009، قد أعطت لهذه النقابة المرتبة الثالثة خلف نقابتي (كدش) و(فدش) على التوالي، فكيف سيكون وضعها بعد أن رأى رجال التعليم تواطؤها المكشوف مع وزارة التربية الوطنية على عهد الوزير السابق محمد الوفا، علما أن قرار عدم منح التراخيص للأساتذة، وتحويل هذا الإجراء، من إجراء يتم على صعيد النيابات والأكاديميات، إلى إجراء يتم على صعيد مكتب الوزير شخصيا، هو قرار تم في عهد محمد الوفا، ولكن النقابة لم تتجرأ على انتقاده، بسبب حسابات سياسية، لكونه كان وما يزال حليفا «فوق العادة» بالنسبة للحزب، والسؤال المطروح الآن: لنفترض جدلا أن بلمختار هو سبب المشكلة، وليس قانون 1982 وليس قرار محمد الوفا كما أشرنا، هل كانت النقابة والحزب ليتجرءا على جلده في البرلمان والإعلام والبيانات لو كان منتميا لحزب معين؟ لماذا لم يمتلك المنتمون للحزب والنقابة الجرأة السياسية في المطالبة بتعديل منشور 1982، علما أنهم يمتلكون الأغلبية؟

التاريخ:2014/11/04 العدد: . 606	الأخبـــار	الصفحة:الملحق التربوي

وزارة التعليم العالي تتجه نحو الترخيص للدراسة الجامعية بالليل للأساتذة والموظفين

34 ألف موظف مسجلون بمختلف كليات المملكة

أكادير: محمد سليماني

كشفت الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، سمية بنخلدون، أن لجنة مشتركة تم تشكيلها لدراسة موضوع الترخيص بمتابعة الدراسة الجامعية بالنسبة للأساتذة والموظفين من جميع جوانبه، وتقديم اقتراحات في الموضوع إلى رئيس الحكومة، على أساس إصدار منشور جديد ينظم هذه المسالة، التي كان ينظمها منشور سنة 1982.

وكشفت الوزيرة المنتدبة، في تصريح لـ«الأخبار»، أن الاقتراح الذي تسير في اتجاهه هذه اللجنة هو اعتماد مسالة الدراسة ليلا في الجامعات بالنسبة للموظفين، أسوة بما هو معمول به في عدد من الدول، لكن الأمر يتطلب انخراطا واسعا، تقول بنخلدون، من الأساتذة الجامعيين، الذين يعاني أغلبهم من ضغط ساعات العمل، من جهة ومن جهة أخرى مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية.

واشارت المتحدثة ذاتها، إلى أن تدبير مسالة الترخيص لرجال التعليم بمتابعة الدراسة يكتسي حساسية هامة، تتمثل في حقهم في متابعة دراستهم الجامعية، وفي الوقت نفسه ضمان حق التلميذ في الحصول على أستاذ طيلة مدة الزمن المدرسي. الأمر الذي جعل تشكيل لجنة خاصة لدراسة الموضوع يفرض نفسه بقوة، خصوصا بعدما تم تسييس هذه القضية، التي تتطلب معالجة خاصة بطريقة معقلنة وواقعية، تضيف بنخلدون.

وبلغة الأرقام، فقد سجل بمختلف المؤسسات الجامعية بالمغرب حوالي 34 الف موظف، وهو رقم مرشح للارتفاع بشكل كبير، بحيث هناك طلبات كثيرة، فكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط توصلت لوحدها هذه السنة بـ500 طلب جديد من موظفين حاصلين على باكلوريا جديدة يرغبون في الدراسة. في المقابل فقد حصل 209 طلاب جدد على الباكالوريا سنة 2014، حيث تمكن أغلبهم من التسجيل بمختلف الكليات والمدارس والمعاهد الجامعية بالمغرب.

إلى ذلك، ينتظر عدد كبير من الموظفين ورجال التعليم أن تفرج هذه اللجنة عن مقترحاتها لتمكينهم من التسجيل بمختلف الكليات. فيما يرى متتبعون أن اعتماد الدراسة ليلا لن يعجب الكثيرين، ولن يلقى القبول من عدد من رجال التعليم، وهو ما من شانه أن يفتح أبواب الاحتجاجات من جديد.

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

لا تزال ملفات الإصلاح التربوي المنتظر تتفاعل، حيث من المقرر أن يتم الإعلان عن تفاصيلها في مستهل السنة القادمة. ولعل من أبرز هذه المشاريع هو ما يتعلق بالتعليم الأولي، الذي أجمع كل الذين أدلوا بدلوهم في مسألة الإصلاح، على أن الاهتمام بها يعني ضمان مستقبل دراسي أفضل. كما يعني قطاع التعليم الخصوصي وما الذي يمكن أن يشكله اليوم في منظومة الإصلاح.

عاد حولهما النقاش بعد جلسات الحوار حول المدرسة المغربية

لهذه الأسباب يسلط مشروع الإصلاح الضوء على التعليم الأولي والخصوصي

أحمد امشكح

عاد النقاش مجددا حول بعض مشاريع المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم، والتي كانت قد توقفت على عهد وزير التربية الوطنية السابق محمد الوفا، والتي رأى المجلس الأعلى للتعليم والبحث العلمي ومعه وزارة رشيد لمختار، أنها يجب أن تأخذ الاهتمام الأكبر وتحتل صدارة الإصلاح التربوي المنتظر.

ومن أبرز هذه المشاريع هو ما يتعلق بالتعليم الأولي، الذي أجمع كل الذين أدلوا بدلوهم في مسألة الإصلاح، على أن الاهتمام بها يعني ضمان مستقبل دراسي أفضل.

كما أعيد فتح سيرة التعليم الخصوصي، وما الذي يمكن أن يشكله اليوم في منظومة الإصلاح.

قالت عملية التشخيص التي بوشرت في المدرسة المغربية قبيل المخطط الاستعجالي، إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين لم يف بالمطلوب ليس لضعفه، ولكن لأن الدولة لم توفر له ما يكفي من إمكانيات مالية لكي ينجز مهامه. ومن تم كان البديل هو أن تتوفر هذه الإمكانيات لكي تخرج مشاريع المخطط الاستعجالي إلى الوجود.

وهكذا جاء المخطط الاستعجالي بثلاثة وعشرين مشروعا، وبأربعة محاور أساسية. واعتبر أن أكثر المشاريع حساسية في المدرسة المغربية، هي ما يتعلق بالتعليم الأولي، وتأهيل المؤسسات التعليمية، ثم التعلمات الأساسية التي اعتبرها المخطط استراتيجية، لأنه سيعيد بفضلها للمدرسة دورها الأساسي الذي هو التربية والتعليم.

وتوزعت بقية مشاريع المخطط الاستعجالي إلى توسيع العرض التربوي، وضمان تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي، ومحاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة، وتنمية مقاربة النوع في المنظومة التربوية، وغيرها من المشاريع ذات الأولوية.

واليوم حينما نعيد قراءة هذه العناوين الكبرى، التي جاء بها المخطط الاستعجالي في 2009، والتي راهن على أن تنجز في أفق 2012، نطرح السؤال عن خلفية فشل بعضها، وإن كانت قد حققت خطوات متقدمة في البعض الآخر. كما نطرح السؤال لماذا توقف هذا المخطط الذي يبدو أن وزارة التربية والتعليم تعود إليه بشكل تدريجي لأنها وجدت أن وضع اليد على حل مواطن ضعف منظومتنا التربوية، وتحديدا ما يتعلق بواقع المؤسسات، وقضية التعليم الأولي والتعلمات الأساسية.

لقد عبب على مشروع التعليم الأولي مثلا أنه ظل يشتغل على الوسط الحضري أكثر من نظيره في العالم القروي. بالإضافة إلى أن هذا المشروع غيب انخراط الجماعات المحلية في إنجاحه. ولذلك بدا الحديث مجددا على ضرورة إشراك بقية المتدخلين في جعله قادرا على أداء المهام التربوية الموكولة إليه.

أما بشأن التعليم الخصوصي، فلم يغفل المخطط الاستعجالي هذا الملف الحساس الذي يهم قرابة 700 ألف متمدرس.

فقد كشفت الإحصائيات التي باشرتها مديرية الارتقاء بالتعليم الخصوصي والأولي لمعرفة واقع هذا النوع من التعليم، عن أرقام مهمة تفصح عن كيف أن هذا الشق أساسي في المنظومة التربوية.

لقد وصل عدد مؤسسات التعليم الخاص إلى 3168 مؤسسة بزيادة فاقت 600 مؤسسة منذ سنة 2009.

كما أن هذا التعليم يحتضن اليوم قرابة 700 ألف متمدرس في كل الأسلاك التعليمية، وهو ما يشكل نسبة تصل إلى 10.10 في المائة من عموم التلاميذ المتمدرسين. ما يعني أنه قطاع يساهم في حل الكثير من الإشكالات التي يعانيها التعليم في المغرب.

ولا غرابة أن مؤسسات التعليم الخاص توفر للدولة اليوم ما قيمته 3 ملايير سنويا.

وقد بادرت المديرية، منذ وضع هذا الملف أمام مكاتبها، إلى سلسلة من الخطوات همت أساسا الاستماع للمتدخلين في القطاع الذين بسطوا قضاياهم ومشاكلهم، كما بسطوا أحلامهم لكي تكون المدرسة الخصوصية مكملة للمدرسة العمومية من أجل تعليم ذي جودة عالية.

وخلصت المديرية في تحقيقها، الذي امتد لشهور، إلى جملة من الخلاصات اعتبرتها مفتاح أي حل يفترض أن تباشره الوزارة.

تعترف المديرية أن معدل إحداث مؤسسات التعليم الخصوصي ارتفعت بشكل مثير في السنوات الأخيرة. غير أن هذا الارتفاع غير متجانس وغير متكافئ جغرافيا.

فنصف عدد مؤسسات التعليم الخصوصي توجد اليوم في محور القنيطرة الدار البيضاء، ما يجعل تكافأ الفرص غير مضمون.

أما مدينة الدار البيضاء، فتضم لوحدها 700 مؤسسة للتعليم الخاص، بعدد تلاميذ يصل إلى 140 ألف تلميذ.

نفس هذا اللاتكافئ يظهر على مستوى الأسلاك التعليمية. ففي الوقت الذي تصل النسبة في التعليم الابتدائي مثلا إلى 75 في المائة، مازال التعليم الثانوي الإعدادي متعثرا بشكل كبير.

أما التعليم الثانوي التأهيلي، فقد عرف انتعاشة ملحوظة. ومن نتائج هذا الخلل في الأسلاك التعليمية ارتباك الخريطة المدرسية التي لا تستقيم كل توقعاتها.

أما على مستوى الاستثمار الذي يعرفه التعليم الخصوصي، فقد أكتشفت المديرية أن الطبيعة الغالبة هي الاستثمارات العائلية، وليس مجموعات خاصة تشتغل في القطاع بامتدادات أكبر فيها ما يتعلق بمراكز البحث والتكوين والمكتبات. وهو الرهان الذي يمكن أن يصله التعليم الخصوصي غدا من أجل تحقيق الجودة المنتظرة.

زد على ذلك أن بنية جل المدارس لا تستجيب للشروط التربوية.

تقول الإحصائيات إن 47 في المائة من المدارس الخصوصية هي التي بنيت أصلا لتكون مدارس.

أما 30 في المائة، فقد تحولت من فيلات إلى مدارس.

وتحول 17 في المائة من شقق إلى مدارس. في حين أن خمسة في المائة من المدارس الخصوصية اليوم بدون تصنيف، لأنها ببساطة ليست لا فيلات ولا شققا.

لكل هذه الإكراهات، قدم المشروع تصورا بنته مديرية الارتقاء بالتعليم الخصوصي والأولي على خلفية التأهيل والمصاحبة، من خلال مراجعة دفاتر التحملات، وإصدار المذكرات التنظيمية للارتقاء بالجودة.

ووضعت وزارة التربية لإنجاح هذا الرهان 30 مليون درهم لتكوين المشتغلين في هذا القطاع.

أما أكبر الأهداف التي يراهن عليها المشروع، فهي إرساء نماذج تعاقدات بين وزارة التربية الوطنية وعدد من مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال شراكات تكون من نتائجها استفادة هذه المؤسسات من عدد من الامتيازات. كما أنها تكون مراقبة من طرف الوزارة على أكثر من مستوى.

ومن ذلك تحديد رسوم التمدرس التي تخضع اليوم لمنطق العرض والطلب.
تعترف وزارة التربية والتعليم أن التعليم الخصوصي ساهم في حل مجموعة من الإشكالات التي مازالت المدرسة العمومية عاجزة عن حلها. ومن ذلك قضية اللغة في تعليم المواد العلمية. لذلك اقبلت الأسر المغربية على هذا النوع من التعليم لأنه نجح فيما فشلت فيه المدرسة العمومية.
زد على ذلك انه قطاع عرف كيف يتكيف مع نظام التوقيت المستمر المعمول به في المؤسسات العمومية. واستطاع في بعضه ان ينجح في توفير الإطعام والتنقل لتلاميذه. وبذلك بدأ يسحب البساط من تحت اقدام المدرسة العمومية، خصوصا من لدن الأسر الميسورة والمتوسطة. ومن تم تصبح سياسة الشراكات التي تشتغل عليها مديرية الارتقاء بالتعليم الخصوصي والأولي، هي الطريق الأسلم لكي يكون لنا تعليم خصوصي مكمل للتعليم العمومي، وليس خصما له. وليس غريبا إذا نجح هذا التعليم في رهانه، وأصبحت لنا مؤسسات خصوصية قائمة الذات بنيويا وتربويا، أن تقوم وزارة التعليم بشراء مقاعد من هذه المؤسسات لتضع فيها تلاميذ التعليم العمومي إذا لم تجد مقاعد لهم. كما ان المنعشين والمجزئين اصبحوا مطالبين بتوفير فضاءات لمؤسسات خصوصية. لنصل غدا إلى تدخل كبير من قبل الدولة في تشجيع هذا النوع من التعليم من خلال مراجعة قيمة الضريبة على دخل كل رب أسرة فكر في أن يلحق ابنه بمدرسة خصوصية تشجيعا له على هذا الاختيار.
إنه واحد من الرهانات الكبرى التي تضعها وزارة التربية الوطنية أمامها لكي تجعل المدرسة الخصوصية أختا شقيقة للمدرسة العمومية، وليست خصما لها.

التاريخ:2014/11/04 العدد:.2519	المســاء	الصفحة:الملحق التربوي

الرباط

بلمختار في ملتقى دولي بمرسيليا

شارك رشيد بلمختار الأسبوع المنصرم في أشغال الاجتماع الوزاري «5+5تربية » الذي تحتضنه مدينة مرسيلية الفرنسية تحت شعار» معا من أجل التكوين المهني للشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط « ويهدف إلى تحسين جودة التكوين والتعليم المهني وتطوير جاذبيتهما، وأوردت وزارة التربية الوطنية في بلاغ لها أن اللقاء يهدف إلى تعزيز التعلم مدى الحياة وضمان المرونة بين التعليم المهني وبين التعليم العام والعالي. كما حضر هذا اللقاء الدولي إضافة إلى الوزير المغربي وزراء التربية الوطنية من خمس دول (فرنسا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا ومالطا)، وكذا ممثلين عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي واللجنة الأوربية كمراقبين وممثل عن الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط. ينتظر أن يصدروا بيانا مشتركا حول برنامج العمل في مجال التعليم والتكوين المهني في أفق خلق إطار أورو متوسطي للإشهاد والكفايات.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 5428
الأحداث المغربية
الصفحة: 9

لكونهم لم يدرجوا ضمن الإحصاء السنوي أو في وضعية تغيب عن العمل

وزارة التربية الوطنية تحول أجرة 601 من موظفيها من تحويل بنكي إلى حوالة فردية

فاس: محمد المتقي

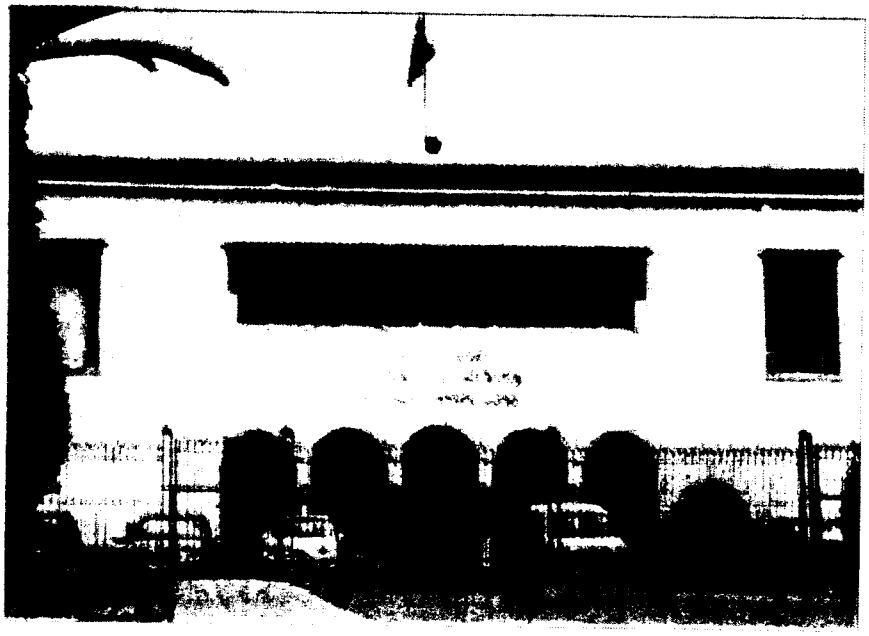

مقر وزارة التربية الوطنية

قررت وزارة التربية الوطنية تحويل أجرة شهر أكتوبر 2014 من تحويل بنكي إلى حوالة فردية لـ 601 من موظفات وموظفي الوزارة، حسب وضعيتين من أصل ثلاثة يوجد عليهما الموظفون، الذين يدخلون في إطار الإحصاء السنوي، الذي قامت به الوزارة لموسم 2014/2013، ويتعلق الأمر بالموظفين الذين لم يتم إدراجهم ضمن هذا الإحصاء، أو الذين يوجدون في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، وهو الإجراء الذي حبس أنفاس موظفات وموظفي هذه الوزارة، الذين دخلوا في سباق محموم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة للتأكد من وضعيتهم النظامية استعدادا لأية مفاجأة يمكن أن تطال بعضهم لسبب أو لآخر.

ويأتي الاستنفار الذي عم رجال ونساء التعليم وباقي عموم موظفي القطاع بعد صدور بلاغ الوزارة على خلفية التجربة السابقة، حين قامت الوزارة بنشر لوائح الموظفين «الأشباح»، حيث وجد العديد منهم نفسه ضمن هذه اللائحة رغم كونه كان يزاول مهامه بشكل عادي، وهو ما دفعهم إلى القيام بالإجراءات التي طالبتهم بها في حينه الوزارة لإثبات وضعيته الصحيحة. فيما تحنبت الوزارة هذه المرة نشر أسماء هؤلاء الذين يوجدون في إحدى الوضعيتين اللتين سيمسها هذا الإجراء، الذي سيطال طريقة صرف أجرة المعنيين بالأمر.

وقالت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في بلاغ توصلت به «الأحداث المغربية»، أن عدد موظفي قطاع التربية الوطنية، الذين يوجدون في وضعية نظامية عادية يبلغ 282191، وهو الرقم الذي توصلت إليه الوزارة بعدما قارنت المعطيات الخاصة بعملية الإحصاء، التي قامت بها هذه الوزارة مع قاعدة معطيات الخزينة العامة. فيما لم يتم إدراج 440 موظفا ضمن الإحصاء المذكور، كما تم إحصاء 161 موظفا في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة.

ودعت الوزارة عموم موظفيها إلى التأكد من وضعيتهم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة. وذلك باستعمال رقم التأجير ورقم بطاقة التعريف الوطنية للدخول إلى التطبيق المخصص لهذا الغرض، والذي يعتمد على المعيارين السابقين، للوصول إلى وضعية الموظف.

وطالبت الوزارة كل موظف وجد اسمه ضمن فئة الموظفين (601)، وهم الغير المدرجين في إحصاء 440، وأولئك الذين يوجدون في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، وعددهم 161، الاتصال بمقر عمله أو النيابة الإقليمية أو الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، التي ينتمي إليها من أجل تعبئة وتوقيع الشهادة المخصصة لذلك. والاتصال بمديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر من أجل تسوية وضعيته. وسحب حوالته الفردية شريطة الإدلاء بهذه الشهادة مع وثائق يبرر من خلالها الموظف الوضعية الفعلية كما هي مثبتة في الشهادة المدلى بها. إضافة إلى بطاقة التعريف الوطنية ونسخة مصادق عليها.

واعتبرت الوزارة أن هذا الإجراء هو تطبيق لمنشور رئيس الحكومة عدد 2012/26 بتاريخ 15 نونبر 2012 بشأن التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 3512
التجديد
الصفحة: 3

نائب التعليم بمراكش يطلب إعفاءه من مهامه

● عبد الغني بلوط

أشارت مصادر مطلعة أن سمير مزيان، نائب وزارة التربية الوطنية بمراكش، طلب إعفاءه من مهامه بعد الضجة التي أثيرت حول تسييره لهذا المرفق العمومي. وأوضحت المصادر أن مزيان تقدم بطلب إلى المصالح المركزية بالوزارة بسبب ما سمته مصادر مقربة منه العراقيل التي واجهها من قبل عدة أطراف في إطار الإجراءات الإصلاحية التي قام بها داخل النيابة. وقالت المصادر ذاتها، إن حالة الإحتقان التي تعيشها نيابة التعليم بمراكش منذ بداية الموسم الدراسي، والتي بلغت دروتها بين المسؤول المذكور وممثلي النقابات، ساهمت بشكل كبير في اتخاذه لهذا القرار.

وتعيب النقابات على نائب التعليم تدبيره للموارد البشرية سيما قضية التكليفات التي بلغت أزيد من 560 خارج الضوابط القانونية ودون إشراك الشركاء الاجتماعيين، إضافة إلى إصداره لعدد من قرارات الانقطاع عن العمل، وسماحه لرجال الأمن بدخول مؤسسة تعلمية في إطار معالجته لقضية إدارية.

وسبق لأحمد بنزي، مدير أكاديمية التربية والتكوين بجهة مراكش، أن عقد لقاء مع ممثلي النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية بإقليم مراكش وكتابها الجهويين مصحوبا بثلاثة رؤساء أقسام المالية والموارد البشرية والتخطيط والخريطة المدرسية والشؤون التربوية، كما حضر اللقاء نائب مراكش مصحوبا برؤساء مصالح الحياة المدرسية والتخطيط والموارد البشرية ورؤساء مكاتب هذه المصلحة بالقاعة الكبرى بالأكاديمية قرب ثانوية أبي العباس السبتي.

وقال مصدر حضر اللقاء، إن النقابات رفضت في البداية الجلوس إلى طاولة واحدة مع نائب التعليم، قبل أن تستجيب لطلب مدير الأكاديمية والذي وعدها بتسيير اللقاء وحل مشاكل النيابة. وقال المصدر إن اللقاء أفضى إلى تشكيل لجنة مشتركة دائمة يحضرها الكتاب الجهويون ويرأسها مدير الأكاديمية شخصيا للمصادقة على الخلاصات المرتبطة بتدبير ملف الموارد البشرية وتتبع التدبير الإداري والتربوي بالإقليم إلى نهاية الموسم الدراسي، وأكد المصدر أن حل مشكل التكليفات وإجراء حركة محلية ستكون أول ملف تنكب عليه هذه اللجنة.

وكانت كل المؤشرات تشير إلى قرب تغيير المسؤول الأول عن نيابة مراكش لتخطي حالة الاحتقان التي تعيشها.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 1514

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 4

وزير الوظيفة العمومية أعلن عن قرب شروع الحكومة في العمل بنظام العقود عوض التوظيف

672 موظفا «شبحا» مهدّدون بالفصل النهائي

■ الرباط يونس مسكين ■

كشف محمد مبديع، وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، عن معطيات جديدة عن الحرب التي أعلنتها الحكومة ضد الاختلالات التي تشهدها الإدارات العمومية، وفي مقدمتها ظاهرة الموظفين الأشباح. فبعد تفعيل مسطرة الفصل من الوظيفة في حق 574 موظفا عام 2013 بسبب التغيب غير المشروع عن العمل، كشف مبديع صباح أمس خلال إلقائه عرضا تقديميا لمشروع الميزانية الفرعية لوزارته؛ عن وجود 672 موظفا اعتمدت في حقهم خلال العام الجاري مسطرة أداء الأجور عن طريق حوالات فردية. مسطرة تعني حسب مصدر مسؤول، وضع هؤلاء الموظفين تحت المجهر للتأكد من أدائهم لمهامهم الإدارية قبل اتخاذ قرار نهائي في حقهم.

المصدر نفسه أوضح أن هؤلاء الموظفين الـ672 لم تعد أجورهم تصرف في حساباتهم البنكية بشكل تلقائي، بل يتم الاحتفاظ بها في انتظار تقدم الموظفين المعنيين بهذه المسطرة أمام مسؤولي الموارد البشرية في الإدارات التي يتبعون لها، وإثبات ممارستهم الفعلية لوظيفتهم التي لوحظ تغيّبهم عنها، وبعد استيفائهم كل الشروط الضرورية للتأكد من أن الأمر يتعلق فقط بتغيّب طارئ، وإن كان غير مشروع، يتم تمكينهم من سحب حوالتهم الفردية في انتظار إخراجهم من هذه الوضعية الاستثنائية. وأوضحت مصادر «أخبار اليوم» أن عددا كبيرا ممن اتخذ في حقهم قرار بالفصل من الوظيفة العمومية، مرّوا بهذه المسطرة.

مبديع قال في عرضه أمام البرلمان، إن سنة 2015 ستكون محطة جديدة في مجال محاربة التغيب غير المشروع في الوظيفة العمومية، وذلك «من خلال إصدار مرسوم يقترح تحميل المسؤولية للآمرين بالصرف من خلال إلزامهم بتجديد الأمر بصرف أجور الموظفين سنويا». كما كشف وزير الوظيفة العمومية عن شروع الحكومة قريبا في العمل على رصد الشهادات الطبية الصورية التي يستعملها بعض الموظفين من أجل التغيّب عن العمل، «وذلك بإلزام الإدارات العمومية بفرض الرقابة الطبية على المعنيين من طرف أطباء تقوم بتوظيفهم في إطار تاسيس مصالح طب الشغل بالإدارات، وإعادة النظر في الدور الذي تقوم به بعض الهيئات التي تُناط بها مهام الرقابة الطبية».

مبديع أعلن أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، عن قرب شروع الحكومة في العمل بنظام غير مسبوق للتشغيل في الوظيفة العمومية، والمتمثل في التشغيل بموجب عقود، عوض التوظيف. طريقة قال الوزير إنها ترمي إلى استقطاب الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها الإدارات العمومية، وكذا لسد حاجياتها في بعض المجالات ذات الطابع المؤقت. وفيما سيستمر العمل بمبدأ المباريات لانتقاء الملتحقين الجدد بصفوف الإدارة العمومية، تستعد الحكومة ابتداء من السنة المقبلة للبدء في تنظيم مباريات مشتركة وموحدة بين قطاعات حكومية مختلفة، وذلك ترشيدا للنفقات التي تكلفها هذه المباريات وضمانا لنجاعتها، «ولن ندخر جهدا للعمل على «مهننة» المباريات من خلال الربط بين مواصفات الوظيفة الشاغرة ومضمون الاختبارات لاستقطاب الكفاءات المناسبة للوظيفة المعنية»، يقول الوزير.

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبـــار

الصفحة:الملحق التربوي

فضائح السكن الوظيفي في مركز التوجيه والتخطيط مستمرة

الوزارة طاردت أرملة مسؤول سابق و«عجزت» عن إفراغ مسكن يحتلها ثلاثة آخرون

م.م

تم في الأيام الأخيرة تعيين مدير جديد لمركز التوجيه والتخطيط، الأستاذ عبد الوهاب نزيه، وذلك بعد فراغ دام لأكثر من سنتين، بعد إحالة مديره السابق الحسين محاشت على التقاعد، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التكوينية العريقة التي أنجبت خيرة أطر التربية والتكوين على مدى عقود، صحيح أن التكوين في المركز متوقف هذه السنة، وهو قرار غريب، لاسيما مع اختيار الوزارة نهج توسيع العرض التربوي، بخلقها لأسلاك الباكلوريا الدولية والمهنية، وهو نهج لا يمكنه أن يستقيم دون نظام فعال للتوجيه التربوي، لكن هذا التعيين يعد في حد ذاته تراجعا بطعم «التوبة»، عن مشروع مرسوم كان قد وقع عليه الوزير السابق محمد الوفا، يقضي بتوقيف المركز نهائيا، على أن تتكفل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

بتكوين مستشاري التوجيه والتخطيط، ويتكفل مركز تكوين المفتشين بتكوين مفتشي هذين التخصصين الحيويين بالنسبة لمنظومتنا التعليمية.

وفي انتظار أن يشرع المدير الجديد في تنفيذ المشروع الذي تقدم به، والذي على أساسه تم اختياره من ضمن لائحة من المترشحين الآخرين، هناك قضايا وملفات كثيرة يتوجب على المدير الجديد مباشرتها، منها، وكما سبقت الإشارة في أعداد سابقة، مصير الميزانية الضخمة التي كان البرنامج الاستعجالي سنة 2009 قد خصصها للمركز، ثم ملف آخر، يتعلق بفضيحة 14 ألف دولار ضخها مكتب اليونيسكو في حساب أحد أساتذة المركز، دون أن تقدم الوزارة ومعها الحكومة على أي إجراء، لتوضيح ملابسات هذه الملف، سواء بنفيه وتكذيبه، وهو ما كانت الجريدة ستلتزم بنشره، أو تقديم صاحب هذه الفضيحة لمجلس تأديبي أو للقضاء، وهو الأمر الذي سبق للمكتب المحلي للنقابة الوطنية

للتعليم العالي، أن فصل فيه، وأعطى فيه موقفا واضحا، لكن دون أن تبادر الوزارة بأي خطوة لتفعيل الشفافية الحقيقية.

قلنا في انتظار أن يشرع المدير الجديد في تنفيذ مشروعه، سيكون عليه أن يستمر في استعمال مسكنه الخاص، لكون المسكن المخصص له ما يزال محتلا منذ سنتين، من طرف المدير السابق، علما أن القانون واضح في كون الاستمرار في احتلال المسكن الوظيفي يعد عرقلة لوظيفة المؤسسة العمومية التي يتواجد فيها، بل ويستوجب البدء في تنفيذ مسطرة الإفراغ، من خلال اللجوء للقضاء.

المدير السابق، ليس وحده المحتل للسكن الوظيفي بالرغم من إحالته للتقاعد منذ أكثر من سنتين، بل إن مفتشا عاما سابقا، متقاعد هو أيضا، مايزال حتى الآن محتلا للسكن الوظيفي، بسبب استمرار نفوذه في بعض مديريات الوزارة، وبعض العالمين بخبايا الأمور في وزارة باب الرواح، يعرفون جيدا من يحمي

هذا الشخص ويبقي على نفوذه.

أما المسكن الثالث، فيحتله أيضا مفتش عام سابق، ولم يفلح ظهور اسمه على اللائحة التي أخرجها الوزير السابق محمد الوفا، إلى جانب مسؤولين آخرين، في جعله يسلم المسكن الذي يحتله منذ سنوات، ومن الطبيعي جدا أن «جرأة» كهذه في مواجهة الوزير السابق، لم تكن من فراغ، لكونه هو أيضا من محميي حزب له نفوذ قوي.

وبدل أن تعالج الوزارة هذه المشكلة بحزم، لكون هذا الاحتلال لا يمكن أن يدخل إلا ضمن الريع، فإنها أفرغت أرملة مسؤول سابق هو محمد البنا، من مسكن رابع، ومنحته لمسؤول حالي، هو محمد بنعكي مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، والعجيب هو ترميمه وإصلاحه من أموال الشعب، من ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بدون موجب حق، أي منح مسكن لمسؤول مركزي يتقاضى شهريا أكثر من 30 ألف درهم، في حين أن

المدير الحالي للمركز والكاتب العام بالمركز غير مسكنين.

وفي ظل دستور يتبنى بوضوح مبدأ الحكامة، فإن هؤلاء المسؤولين الثلاثة السابقين، لم يكن اختيارهم بأن تشهر أسماؤهم ضمن لائحة المحتلين للسكن الوظيفي فقط لكونهم لا يمتلكون مسكنا خاصا، بل إن الحلول التي تفكر فيها الحكومة حاليا تشجع على هذا الريع وتناقش مبدأ الحكامة بشكل واضح، حيث تفكر الحكومة بتخويل مديرية أملاك الدولة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، ببيع الفيلات والشقق الخاضعة للاحتلال الآن، من طرف متقاعدين أو من طرف من انتقلوا أو نقلوا من مدينة إلى أخرى، دون أن يفرغوا السكن الإداري أو الوظيفي الذي وضع رهن إشارتهم لما كانوا يمارسون مهامهم، وهذا تحد آخر لتنفيذ الدستور، عندما يتحول بعض المسؤولين السابقين إلى معرقلين لعمل المؤسسات التي كانوا يشتغلون فيها.

التاريخ:2014/11/04
العدد: 324

العاصمة

الصفحة:15

مجلس عزيمان يواصل حواراته الجهوية حول التعليم

الرباط: العاصمة بوست

نظم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الأسبوع الماضي بأكادير، حواراً جهوياً حول "تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"، بحضور مختلف المتدخلين في القطاع وعدد من المنتخبين وممثلي الأحزاب السياسية والنقابات والفاعلين الاقتصاديين وهيات المجتمع المدني.

وأوضح عبد الكريم المدون عضو المجلس الأعلى، في افتتاح هذا اللقاء، أن هذا الحوار الجهوي يروم تعبئة كل الأطراف من أجل الانخراط الجماعي في تأهيل المدرسة المغربية وإذكاء الالتزام المستمر لتفعيل مشاريع النهوض بالمنظومة التربوية، فضلا عن تقاسم التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس لإعطاء الأولوية للاستشرافات والاقتراحات الهادفة.

وأبرز أن هذا الحوار يتوخى إشراك أكبر عدد من الفاعلين وشركاء المنظومة التربوية في التفكير الجماعي من أجل الارتقاء بهذا القطاع، و بلورة خارطة طريق تستند إلى التعبئة التشاركية حول هذا المشروع عبر تحديد دعامات التغيير الأساسية في أفق إعداد التقرير الاستراتيجي حول الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية، والرفع من جودتها.

وبخصوص طبيعة ونطاق تدخل المجلس، بصفته مؤسسة دستورية، أكد على ضرورة التمييز بين أربع زوايا ترتبط بمهام المؤطرين، والحكامة، وإرساء الترسانة القانونية والتنظيمية لمختلف قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، ثم التحليل والتفكير الشمولي الاستراتيجي في المكانة الاجتماعية للمدرسة المغربية ووظائفها، ودور الجامعة المغربية ووظيفة البحث العلمي ومكانته.

وبنفس المناسبة، قدمت السيدة السعدية نسائي عضو المجلس الأعلى عرضاً مركزاً حول بعض عناصر تشخيص المنظومة التربوية الوطنية التي انتهى إليها التقرير التحليلي حول حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين ما بين سنتي 2000 و2013.

وتناولت بهذا الخصوص أهم المكتسبات التي تحققت في إطار تأهيل المنظومة التعليمية على مستوى تعميم التعليم وتعبئة الموارد، ومؤشرات المناصفة والمساواة والتحصيل الدراسي للمتعلمين، ونوعية التأطير المدرسي، والمقاربات البيداغوجية، والحكامة في تدبير الشأن التربوي.

كما تطرقت إلى بعض المعيقات التي تعتري التطبيق الأمثل للبرامج التعليمية، والمرتبطة أساساً بتصور الإصلاح، والمناهج، والمشاركة والانخراط الواسع للفاعلين، والآليات اليقظة والتتبع والتقييم، وبرامج التكوينات لتحقيق جودة العرض التعليمي والارتقاء بمهن التدريس.

ومن جهته، تناول إدريس أبو تاج الدين عضو المجلس الأعلى، بعض المحاور المقترحة لتنظيم التفكير الاستشرافي لإصلاح المنظومة التربوية، مشدداً في هذا الصدد على أهمية التعميم والجودة، والحق في التربية والتكوين، و مسألة المناهج والبرامج والتكوينات، ودور الفاعلين التربويين (هيات التدريس والتكوين والتأطير والتوجيه والتخطيط والتدبير).

كما تناول قضايا الحكامة في المنظومة التربوية، ودور القطاع الخاص، ومسألة البحث العلمي والابتكار لدخول مجتمع المعرفة، والأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط، فضلا عن منهجية الإصلاح التربوي في ارتباطه بالبعد الجهوي. وتواصلت أشغال هذا اللقاء بحوار مفتوح تخللته العديد من المداخلات بين مختلف الفاعلين المعنيين بإصلاح المنظومة التربوية التي

توقفت بالأساس على مشاكل الهدر المدرسي والانقطاع، والاكتظاظ، وضعف البنيات التربوية، ومحدودية الدعم الاجتماعي، وضعف التنويع في العرض الجامعي، وغياب الانخراط الواسع والفاعل للجماعات المحلية وغيرها من المتدخلين، بما يجعل المدرسة في قلب الاهتمامات الوطنية والمحلية. وفي موضوع متصل، قال مدير قطب البحث والدراسات بالمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حسن الصميلي إن المجلس يتوخى من خلال إطلاقه للحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين تقوية المقاربة التشاركية ، التي تشكل جوهر اشتغاله وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية ، بهدف الإسهام في الارتقاء بهذه المنظومة والرفع من جودتها .

وأضاف في كلمة ألقاها باسم المجلس خلال افتتاح هذا الحوار الجهوي بمدينة كلميم، أن هذا الملتقى الجهوي الذي يندرج في إطار حوار وطني جاد ومسؤول يروم بالأساس حشد الاجتهاد الاجتماعي والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. وأوضح أن تنظيم هذه السلسلة من الحوارات الجهوية عبر تراب المملكة يشكل محطة حاسمة ضمن البرنامج المرحلي لعمل المجلس الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي الذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل هذه المنظومة. وأبرز أن المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لا يتوفر على وصفة جاهزة للاصلاح التربوي بقدر ما يقترح أسئلة ومحاور للتفكير من أجل إعداد خارطة طريق للاصلاح يسهم الجميع في بنائه وينخرط الكل في تطبيقه وفي التتبع اليقظ لتفعيله وإنجاحه . وتم خلال افتتاح هذا الحوار الذي حضره فاعلون تربويون ومنتخبون وممثلو النقابات والاحزاب السياسية والمجتمع المدني والتلاميذ والطلبة، تقديم عرض حول تشخيص منظومة التربية والتكوين ومحاور الاستشراف تم خلاله استعراض أهم المكتسبات وأبرز المعيقات التي تحول دون تنمية وتطوير هذه المنظومة على مستويات متعددة من بينها تعميم التعليم والإصلاح البيداغوجي وتكوين المدرسين وتعبئة الموارد المالية والتحصيل الدراسي للمتعلمين والبحث العلمي ، وتقديم بعض المحاور المقترحة للتفكير الإستشرافي .

(و م ع)

التاريخ:2014/11/04
العدد: 311

صحيفة الناس

الصفحة: 5

مكناس.. تقديم خلاصات الدخول المدرسي و المؤشرات التربوية ومقاييس الحكامة

مدير الأكاديمية استعرض في ندوة صحفية ملامح التدابير الاستباقية

عبد الحق لشهب .

استعرض محمد جاي منصوري، مدير الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس تافيلالت، في ندوة صحفية حول الدخول المدرسي 2014-2015 بالجهة ، اهم ما ميز أشغال التعبئة الشاملة لتوفير التحضير القبلي الكفيل لضمان التدبير الإستباقي الناجح بجهة مكناس تافيلالت كاولي محطات مواكبة الدخول التربوي، و ذلك تنفيذا للتوجيهات الواردة في المقرر الوزاري والدلائل التربوية وكذا الإجراءات التقنية التي مكنت الأكاديمية على الوقوف عند الصعوبات والسبل المعتمدة في تذليلها، عبر تنظيم لقاءات تواصلية مع مختلف المؤسسات

المدنية. ثم انتقل مدير الأكاديمية بعد ذلك إلى إبراز الخطوط العريضة لأهم المؤشرات التربوية والحكامة ذات الصلة بالدخول المدرسي، حيث عرض اهم مميزات الدخول التربوي على مستوى المجالات الكبرى خصوصا العرض التربوي، و العمل التربوي، و الحكامة، كما تم التطرق لتطور عدد المؤسسات التعليمية حسب الأسلاك التعليمية، والذي انتقل من 896 مؤسسة خلال الموسم 2013-2014 إلى 912 مؤسسة خلال الموسم 2014-2015، أي بزيادة 16 مؤسسة تعليمية جديدة ، منها 675 مؤسسة بالابتدائي، و 147 بالثانوي الإعدادي، و90 مؤسسة بالثانوي التاهيلي، فيما بلغ عدد مؤسسات التعليم الخصوصي بالجهة 566 مؤسسة.

واضاف انه، في إطار حرص الاكاديمية على مواصلة الدعم الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص في ولوج التعليم، فقد انتقل مجموع الداخليات من88 داخلية برسم 2013-2014 إلى 94 داخلية برسم 2014-2015، كما اكد توقع استفادة ما يناهز 284072 تلميذة وتلميذة من المبادرة الملكية مليون محفظة باعتبارها مكون اساسي ضمن منظومة الدعم الإجتماعي بالوسط المدرسي على مستوى الجهة. اما بخصوص النقل المدرسي فستضمن الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة مكناس تافيلالت بمساهمة الشركاء وخصوصا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، النقل المدرسي لحوالي 7570 مستفيد و مستفيدة من بينهم 3270 تلميذة. كما سيبلغ عدد المستفيدين من برنامج تيسير 67 الف تلميذ و تلميذة منهم 30 الف من الإناث موزعين على 42760 اسرة.

و فيما يرتبط ببرنامج عمل الموسم الحالي 2014/2015 في مجالي محاربة الامية والتربية غير النظامية جهويا وإقليميا من حيث اعداد المستفيدات والمستفيدين من برامج محاربة الامية والتربية غير النظامية، وحصيلة التقويم الإشهادي بالنسبة لمحاربة الامية والإدماج بالنسبة للتربية غير النظامية، فقد تم توقع 62130 مستفيد من برامج محاربة الامية ، و 3555 مستفيد من برامج التربية غير النظامية. و حسب المعطيات المعتمدة من طرف مصالح

الأكاديمية، فقد أبرز المدير ان عدد التلاميذ المسجلين حسب الأسلاك التعليمية عرف طفرة، ذلك ان الموسم الدراسي 2014-2015 عرف زيادة بنسبة 1.5 بالمئة نتيجة انتقال عدد المسجلين من 470950 تلميذ برسم 2013-2014 إلى 478173 تلميذ برسم 2014-2015. كما تم توسيع التعليم التقني ، واضاف مدير الأكاديمية ان إرساء المسالك الدولية للبكالوريا المغربية عرف تطورا ملحوظا من حيث خريطة البكالوريا على صعيد جهة مكناس - تافيلالت، مشيرا في ذات السياق ان إرساء البكالوريا الدولية داخل الجهة تم وفق مقتضيات النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في الموضوع؛ وفي هذا الصدد تم اعتماد

29 قسما في جميع نيابات الجهة، إذ من المتوقع أن يصل عدد التلاميذ المسجلين 762، كما يقود هذه العملية البيداغوجية 90 استاذا يؤطرهم 29 مفتشا.

أما في ما يتعلق بالموارد البشرية على مستوى الجهة، فقد أشار مدير الأكاديمية ان كل من هياة التدريس و هياة الإدارة و الاطر الاخرى سجلت ما مجموعه 21640 على صعيد الأكاديمية و النيابات التابعة لها. و تطرق المدير إلى أهم المراحل التي قطعها إرساء نظام تدبيري للموارد البشرية متوقفا عند الغاية المتمثلة أساسا في تقييم حصيلة التفويض في مجال تدبير الوضعيات الإدارية للموظفين، وآليات تنزيل قرارات تفويض الاختصاصات.

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

احتضنته أكاديمية الرباط بحضور أمنيين ورجال تربية

الأمن المدرسي في لقاء بين مغاربة وأمريكيين

بنعيادة الحسن

زار وفد أمريكي أمني رفيع المستوى بحر الأسبوع الجاري، مصحوبا بمسؤولين من الإدارة العامة للأمن الوطني، ومسؤولين من ولاية الأمن بالرباط، ونائبا وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالرباط والصخيرات تمارة، وعدد من رؤساء جمعيات المجتمع المدني الشريكة للنيابتين في مجال السلامة الطرقية ومكافحة المخدرات والعنف المدرسي والإدمان على الشبكة العنكبوتية، أربع مؤسسات تعليمية بجهة الرباط، استهلها بثانوية مولاي يوسف التاهيلية، ومدرسة أحمد الشرقاوي الابتدائية، ومؤسسة رياض المعرفة الخصوصية بنيابة الرباط، ثم إعدادية النجاعي بنيابة الصخيرات تمارة، حيث وقفوا جميعا على الجهود الحثيثة المبذولة من طرف فرقة المرور وباقي الفرق الأمنية التابعة للمناطق الأمنية لولاية أمن الرباط، وجمعيات المجتمع المدني وجمعيات الأمهات وآباء وأولياء التلاميذ لتحسيس التلاميذ والتلميذات بأخطار الطريق وتعريفهم بمبادئ السلامة الطرقية واجتناب تعاطي المخدرات بجميع أنواعها، وتقديم نصائح بخصوص التعامل مع شبكة الإنترنيت والتنبيه لخطورة الجريمة الإلكترونية.

وأكد بلاغ صحفي صادر عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير توصلت «المساء» بنسخة منه أن تدخلات المسؤولين الأمنيين والتربويين المغاربة خلال هذه اللقاءات التي تندرج في إطار استراتيجية تشاركية بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة التجهيز واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، تناولت مواضيع التربية على المواطنة والسلامة الطرقية، وذلك من خلال عرض أشرطة مصورة تظهر مساوئ حرب الطرق ببلادنا وما تخلفه من وفيات وجروح بليغة وآثار نفسية مؤثرة وأوضاع اجتماعية مقلقة وخسائر مادية واقتصادية مزرية، وتعالج آفة تفشي المخدرات بين صفوف التلاميذ والتلميذات داخل وخارج المؤسسات التعليمية، حيث تدمر أجسادهم وعقولهم وترمي بهم للانحراف والضياع والموت البطيء، وكذا بضرورة الابتعاد عن العنف المدرسي بشتى أنواعه، والتخلي عن الشغب الذي بات ينتشر في الملاعب الرياضية الوطنية بشكل مقلق.

وذكرت مصادر «المساء» أن أعضاء الوفد الأمني الأمريكي أبدوا إعجابهم بالتجربة المغربية التي تعرفها المؤسسات التعليمية في هذا المجال، والمقاربة التشاركية المعتمدة من طرف العديد من المتدخلين الرسميين وجمعيات المجتمع المدني، مما سيساهم لا محالة في نجاحها والوصول إلى تحقيق أهدافها وغاياتها بحسب تصريحات أعضاء الوفد الأمريكي، الذين عبروا عن استعدادهم الكامل لدعم تجربة المسؤولين الأمنيين والتربويين بالمغرب المرتبطة بمواجهة كل الإكراهات التي أصبحت تعج بها الفضاءات التربوية والملاعب الرياضية وباقي المجالات المتعلقة بالشباب في المدارس والمؤسسات الثقافية الأخرى.

وثمن الوفد الأمريكي مستوى الإنجازات التي تحققت بمدارس المملكة على مستوى جاهزية بنيات الاستقبال وجماليتها، خاصة بعد زيارة مكتبة ثانوية مولاي يوسف التاهيلية التي تم إنشاؤها في إطار شراكة مع دولة الإمارات المتحدة والتي تعتبر نموذجية من حيث تجهيزاتها والخدمات المتنوعة التي تقدمها لروادها.

وعبرت ربيعة الصالحي نائبة الوزارة بتمارة وزميلها بنيابة الرباط عبد الرحمان بليزيد، عن اعتزازهما بزيارة الوفد الأمريكي للمؤسسات التعليمية، وبهذه المبادرة الهامة التي تتوخى توعية التلاميذ وتحسيسهم بمخاطر حرب الطرقات، وحثهم على تبني سلوكات تربوية إيجابية اتجاه الطريق، وتحذيرهم من التهور وتعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية وتقديم نصائح لهم بخصوص التعامل مع شبكة الإنترنيت والتربية على المواطنة والسلوكيات الوقائية والمبادئ الأساسية للثقافة الطرقية، واستعداده لتقديم كل الدعم لنجاح هذه المبادرة.

التاريخ:2014/11/04
العدد:4914
المنعطف
الصفحة:11

أكادير تستضيف الدوري الوطني كأس "ج" في كرة القدم للبراعم

في إطار الاستعداد لمشاركة بلادنا في الدوري الدولي "كأس ج لكرة القدم" الذي يشرف عليه تلفزيون ج التابع لقناة الجزيرة أطفال والذي سيقام بدولة قطر في الفترة الممتدة من 1إلى 9فبراير 2015، تنظم وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتعاون مع تيلفزيون ج والجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية دوريا وطنيا في كرة القدم المدرسية بمدينة أكادير، بمشاركة مؤسسات تعليمية ابتدائية تمثل 9نيابات إقليمية، وذلك بملعب الانبعاث خلال الفترة الممتدة من 4إلى 8نونبر 2014.

وكان وفد عن اللجنة المنظمة للدوري "كأس ج" قد حل بالرباط واجتمع مع المسؤولين في مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وعلى رأسهم الأستاذ محمد فريد دادوشي، حيث تناول اللقاء الذي حضره عن الجانب القطري مدير الخدمات العامة بقناة الجزيرة براعم السيد علي يوسف إبراهيم المناعي والمنتج الأول بنفس القناة السيد إلياس الخوري، كل الترتيبات التنظيمية واللوائح التقنية المرتبطة بهذه التظاهرة العربية الهامة، علما أن الطرفين التقيا في رؤية مشتركة واحدة ألا وهي فسح المجال للاعبي كرة القدم من تلاميذ التعليم الابتدائي في الوطن العربي للمشاركة في دوري عربي يكون مناسبة لهم لإبراز المهارات والقدرات والاحتكاك وتبادل الخبرات والتجارب في مجال ممارسة كرة القدم في سن مبكرة، فضلا عن تمتين الصداقة والأخوة بين الأطفال من مختلف البلدان العربية.

وقد أجريت عملية سحب قرعة الدوري الوطني كأس ج لكرة القدم يوم الإثنين 27أكتوبر الجاري، بحضور مسؤولي مديرية الإرتقاء بالرياضة المدرسية ومفتشي مادة التربية البدنية والرياضية التابعين لنيابات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بكل جهات المملكة، الذين شاركوا في اللقاء التواصلي الذي نظمته الوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلفزيون ج المحتضن الرسمي لكأس ج لكرة القدم سيقوم بالنقل المباشر للأطوار النهائية لهذه البطولة عبر قناة البراعم للأطفال مباشرة على الساعة الثالثة بعد الزوال من يوم الجمعة 7نونبر المقبل بملعب الانبعاث، حيث سيتم خلال هذا الحفل متابعة المقابلة النهائية وتتويج الفريق الفائز بالدوري، وسيحظى الفريق الفائز بالدوري الوطني بشرف تمثيل المغرب في كأس ج لكرة القدم التي ستستضيفها العاصمة القطرية الدوحة في الفترة المشار إليها آنفا.

■ محمد بنسعيد

التاريخ:2014/11/04
العدد:8918
الصحراء المغربية
الصفحة:7

المجلس الإقليمي لتزنيت يواصل دعم السكن الجامعي والنقل المدرسي

تزنيت: أسامة العوامي التيوى

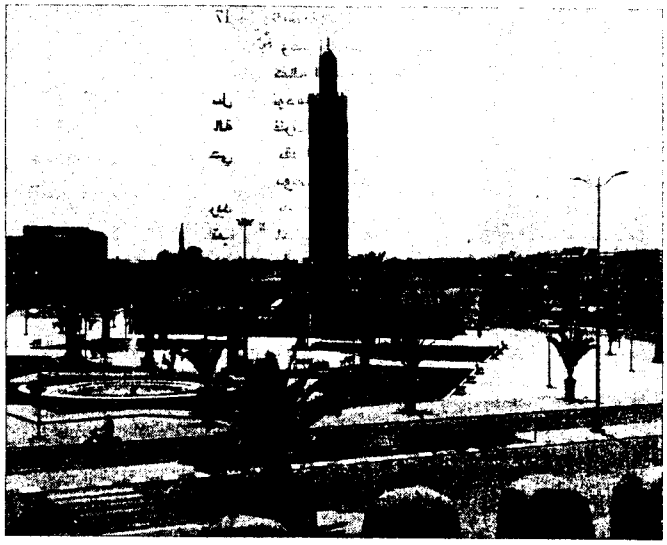

عقد المجلس الإقليمي لتيزنيت، الأربعاء الماضي، بمقر جماعة أربعاء رسموكة، جلسته العلنية في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر برئاسة عبد الله غازي رئيس المجلس الإقليمي، وحضور سمير اليزيدي، عامل الإقليم وأعضاء المجلس، كما حضر أشغال هذه الدورة رؤساء المصالح الخارجية المعنية ورؤساء الأقسام بالكتابة العامة للعمالة وك^{2}ا ممثلو وسائل الإعلام. ووافق المجلس، خلال هذه الدورة، على مواصلة دعم قطاع التعليم من خلال تخصيص اعتمادات لدعم السكن الجامعي والنقل المدرسي بمبلغ مليون و200 ألف درهم، كما تداول حول الدخول المدرسي وصادق على مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز المنظومة التربوية بالإقليم، بهدف النهوض بمستوى قطاع التربية والتعليم.

وارتباطا بمجال الصحة، أوصى المجلس بإيلاء هذا القطاع المكانة اللائقة به، بالنظر إلى اليقظة والاهتمام والدعم الذي يتلقاه من مختلف شركائه بالإقليم. وفي الإطار نفسه، صادق المجلس على اتفاقيات للشراكة تهم تنظيم حملات طبية بالدوائر الثلاثة بالإقليم مع ثلاث جمعيات مهتمة بالمجال الصحي، ويتعلق الأمر بجمعية أمل أنزي، وجمعية باني بتيزنيت، وجمعية اسفارن بتافراوت، كما صادق المجلس على 25 اتفاقية أخرى مع الجمعيات المشتغلة في المجال الاجتماعي والثقافي، التي تنظم بشكل اعتيادي تظاهرات وأنشطة بالإقليم، بهدف الارتقاء بمنطق الدعم إلى منطق الشراكة.

وصادق المجلس في مجال إنجاز البنية التحتية على 31 اتفاقية شراكة بغلاف مالي ناهز 34 مليون درهم همت مجالات الطرق وتأهيل المراكز والماء الشروب ومشاريع سوسيو تربوية. كما صادق على شراكة نوعية تهم إنجاز وتقوية وتوسعة وبناء مقاطع طرقية ومنشآت فنية بتراب الإقليم تمتد على نحو 400 كلم بتكلفة إجمالية تناهز 400 مليون درهم مع قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك.

وفي السياق نفسه، تم التداول كذلك حول وضعية الطرق وتصنيفها وقدمت مقترحات في الموضوع إلى القطاع المعني.

وارتباطا بالمجال الاجتماعي، صادق المجلس على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بدعم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يساهم فيها بما يناهز مليون درهم. وحظي القطاع الفلاحي بتداول المجلس حول مستجدات برنامج تنمية المراعي، وأوصى بإغنائه ببعض المكونات الأخرى كتحسين النسل وإحداث سوق للمواشي والحرص على ألا يؤدي إحداث المراعي إلى ما من شأنه أن يضر بحقوق الملاكين والمنتفعين، مع توفير كافة الضمانات الكفيلة بذلك والإسراع بإخراج الإطار التنظيمي والقانوني للرعي. وقبل اختتام أشغال الاجتماع، وافق المجلس على إرجاء البث في طلب اقتناء عقار بالمنطقة الصناعية لتيزنيت بناء على أسباب موضوعية.

التاريخ: 2014/11/04
العدد:10848

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 4

مشاكل النقل و المنح المدرسية تهيمن على أشغال الدورة العادية للمجلس الإقليمي لابن سليمان

بوشعيب الحرفوي

استأثر موضوع النقل الحضري و ما بين الحضري و كذا المنح المدرسية باهتمام جميع الأعضاء خلال الدورة العادية للمجلس الإقليمي لابن سليمان المنعقدة صباح يوم الخميس 30 اكتوبر 2014 بمقر العمالة. فقد اجمعت جل المداخلات على تفاقم مشاكل النقل العمومي بالإقليم خاصة في الخطوط التي تستغلها حافلات شركة «النقل الممتاز» التي ، حسب اعضاء المجلس الإقليمي، لم تحترم دفتر التحملات، مما خلق متاعب و محنا كبيرة للمواطنين الذين يتنقلون يوميا عبرها، و خاصة منهم التلاميذ و الطلبة. فالشركة، في الآونة الأخيرة و بعدما لم تعد تستغل الخطوط المتواجدة وسط مدينة المحمدية، عمدت إلى تقليص اسطولها، حيث خفضت عدد الحافلات الكبيرة من 10 حافلات حسب ما هو متفق عليه في دفتر التحملات إلى 4 حافلات، و عوضتها بحافلات صغيرة، الشيء الذي ترتب عنه عدم قدرة هذه الأخيرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من مستعملي هاته الحافلات للتنقل في اتجاه المحمدية و بوزنيقة و المنصورية. و انعكس ذلك على التحصيل الدراسي للطلبة و التلاميذ، حيث ان الحافلات تمتلئ عند نقطة الانطلاق و تترك او تتخلى عن باقي الركاب، و من بينهم المتمدرسون في مختلف محطات و نقط الوقوف التي تمر منها. و هي وضعية خلقت صعوبة كبيرة للتلاميذ و الطلبة في متابعة الدراسة و الوصول في الوقت المحدد للمدارس و المعاهد و الكليات، خاصة يومي السوقين الأسبوعيين بالإقليم (الأربعاء و الخميس) اللذين تنعدم فيهما حافلات النقل الممتاز، حسب بعض الطلبة ، التخلي عن التلاميذ و الطلبة الذين يتوفرون على بطاقات الاشتراك الشهرية لنقل المتوجهين إلى الأسواق. إضافة إلى الاكتظاظ و الازدحام الذي يعاني منه الركاب مما ينتج عنه وقوع بعض الحوادث ، كما حصل مؤخرا لأحد التلاميذ الذي تعرض لكسر عندما اراد ركوب إحدى الحافلات بالطريق المزدوج ما بين المحمدية و بنسليمان. و لم تخل المعاملات السيئة و اللاإنسانية التي يتعامل بها المستخدمون بهذه الحافلات مع الركاب من انتقادات شديدة ، حيث اشار بعض المتدخلين من اعضاء المجلس الإقليمي إلى ان عمال و مستخدمي الشركة المذكورة يعاملون التلاميذ مثل البهائم. كما ان بطاقات الاشتراك الشهرية للتلاميذ، حسب احد الأعضاء، لا يعتد بها يوم السبت مع العلم انه يوم للدراسة، إضافة إلى عدم وصول الحافلات إلى السجن المحلي، علما بان هذه النقطة توجد ضمن بنود دفتر التحملات

الاختلالات و الخروقات التي تمت الإشارة إليها، دفعت بالمجلس الإقليمي و عامل الإقليم إلى مطالبة ممثل شركة النقل الممتاز الذي كان حاضرا في الدورة بضرورة احترام دفتر التحملات و توفير الحافلات الكبيرة الكافية للتخفيف من معاناة مستعمليها مع ضرورة احترام المستخدمين للطلبة و التلاميذ. و قد اتخذ قرار في هذا الإطار بإحداث لجنة لمواكبة و تتبع مشاكل النقل الحضري و مابين الحضري.

نفس النقاش عرفته النقطة المتعلقة بالمنح المخصصة للتلاميذ في سلك الابتدائي بالوسط القروي. فقد اثار بعض اعضاء المجلس الإقليمي مشكل عدم استفادة بعض التلاميذ الذين ينحدرون من بعض المناطق القروية و النائية من المنح المدرسية ، و هو ما يؤدي إلى الهدر المدرسي و انقطاع هؤلاء عن الدراسة و خاصة تلاميذ السلك الابتدائي بجماعة مليلة الذين لا يستفيدون جميعهم من المنح عند انتقالهم لمتابعة دراستهم بالإعدادي. إضافة إلى عدم كفاية المنح المخصصة التي تتوصل بها النيابة التعليمية. فمن اصل 950 طلبا للاستفادة من المنحة المدرسية لم تتم تلبية سوى 614 طلبا خلال الموسم الدراسي الحالي ، اي بنسبة 75 % من الطلبات المقدمة ، حسب المسؤولين عن قطاع التعليم بالإقليم. و يرجع سبب عدم استفادة جميع الطلبات إلى ضعف الطاقات الاستيعابية للداخليات و كذا إلى التباين الحاصل في تقديم طلبات الاستفادة من المنح بالداخليات بإعداديات بعينها دون اخرى. مما ينتج عنه كثرة الطلب مقابل قلة العرض و العكس صحيح ، و كمثال على ذلك داخلية إعدادية المنصورية يوجد بها حاليا 20 تلميذا ممنوحا فقط علما بان الطاقة الاستيعابية لها تناهز 80 تلميذا، لكنها لم تتلق طلبات إضافية لملئها، و لكونها ايضا بعيدة لا يتم الإقبال عليها من طرف التلاميذ المنحدرين من الجماعات البعيدة كجماعة مليلة و الزيايدة و سيدي بطاش... كما ان دار الطالب و الطالبة المتواجدة بالإقليم توجد في وضعية لا تلبي جميع الطلبات نظرا لافتقادها للتجهيزات و المواد الأساسية لاستمرارها في تأدية واجبها المتمثل في إيواء ابناء الطبقات الفقيرة و المعوزة الراغبين في متابعة دراساتهم الإعدادية و الثانوية. بالإضافة إلى ان المجهودات المبذولة على مستوى النقل المدرسي بمختلف الجماعات مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب و ان فاعليتها تختلف من جماعة إلى اخرى. و يعرف النقل المدرسي هو الآخر بعض المشاكل ببعض الجماعات و المتمثلة في الزج به في بعض المتاهات و الحسابات الانتخابية و السياسية الضيقة. مما انعكس ذلك على عملية التحصيل و الدراسة للتلاميذ بالجماعات التي أراد اعضاؤها استغلال عملية النقل المدرسي للقيام بحملات انتخابية سابقة لأوانها.

و قد تم الاتفاق ، بتوجيه من عامل الإقليم ، على جعل التعليم من اولويات المجلس الإقليمي ببرمجة الفائض لإحداث و توسيع و إصلاح الداخليات و دعم دور الطالبات و تشجيع تلاميذ الوسط القروي على متابعة الدراسة و خاصة منهم الفتيات.

و امام ما تم التطرق إليه في الدورة العادية المشار إليها، لا يمكن لأي متتبع للشان المحلي إلا ان «يصفق» للمجلس الإقليمي الذي اثار و تناول مجموعة من القضايا و المشاكل التي يتخبط فيها الإقليم و تعاني منها الساكنة. لكن في نفس الوقت لا يمكن لهذا المتتبع ان يطمئن إلا حين يرى ان القرارات التي اتخذت في شانها قد تم تفعيلها على ارض الواقع. إذ لا يكفي ان نصرخ بصوت عال او نضرب الطاولة بقوة خلال اشغال الدورة و يتباهى الأعضاء فيما بينهم في إتقان فن الخطابة و الادعاء بانهم يدافعون عن السكان، و عندما تنتهي اي دورة للمجلس الإقليمي ينصرف كل واحد من الأعضاء لحال سبيله دون ان يكلف نفسه عناء التتبع و التحقق مما إذا تم تفعيل القرارات التي صادق عليها ام لا؟ و للمهتمين و المتتبعين مثال حي على ذلك، فقد سبق للمجلس الإقليمي ان صادق في دورة ماي 2014 على قرار تشكيل لجنة للتقصي و التحقيق في اختلالات الإعانات الفلاحية و الدعم الممنوح في إطار مخطط مغرب الأخضر، لكن لحد الآن لم يظهر لها اي اثر. و هو ما يدفع إلى طرح السؤال التالي: ما الجدوى من اتخاذ قرارات إذا لم يتم تنزيلها على ارض الواقع؟

و للإشارة فقد بقيت اشغال الدورة مفتوحة بسبب عدم مناقشة بعض النقط المدرجة في جدول اعمالها ، و من اهمها نقطة دراسة مشروع الميزانية لسنة 2015 التي تم تاجيلها نتيجة عدم توصل المجلس بحصته من الضريبة على القيمة المضافة من وزارة الداخلية، و كذا النقطة المتعلقة بقطاع الشبيبة و الرياضة بسبب مطالبة اعضاء المجلس الإقليمي بحضور المندوب الإقليمي نفسه عوض تكليف من يمثله لإلقاء عرض حول هذا القطاع.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 8918
الصحراء المغربية
الصفحة: 7

لقاء تواصلي في الحاجب حول رد الاعتبار للمدرسة المغربية

خديجة بن اشو

أفاد عبد اللطيف باشيخ، عامل إقليم الحاجب، خلال لقاء تشاوري حول رد الاعتبار للمدرسة المغربية، أن الشأن التعليمي، شأن مجتمعي، ويعرف حاليا حوارا وطنيا يجمع مختلف الفاعلين المعنيين.

وقال باشيخ، حسب تقرير من نيابة التعليم في الحاجب، توصلت «المغربية» بنسخة منه، إن النهوض بقطاع التربية والتكوين لا ينطلق فقط من المؤشرات الكمية أو المادية، بل يرتكز على الجانب النوعي للرفع من مستوى جودة الأداء التربوي للمنظومة، وجعل المدرسة فاعلة في المجتمع، من قبيل التربية على القيم والسلوكات المدنية والمبادئ الوطنية والأخلاقية الداعمة للهوية المغربية المساهمة في استقرار البلد وتطوره.

وأكد باشيخ أهمية الاعتناء ببيئة المؤسسة التعليمية، وبمحيطها كمدخل آخر للنهوض بالمدرسة، مشيرا إلى إسهامات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقطاعات الدولة للارتقاء بالمنظومة التربوية بالإقليم، التي فاقت 60 مليون درهم من سنة 2005 إلى سنة 2014.

من جانبه، تطرق محمد جاي منصوري، مدير أكاديمية جهة مكناس تافيلالت للتربية والتكوين، إلى انطلاق العمل بتجربة الباكلوريا المغربية للمسالك الدولية، حيث وصل عدد الأقسام على مستوى الجهة 31 قسما موزعة على 17 مؤسسة تعليمية، بهدف تعزيز لغة التدريس وتدريس اللغات وكذا الباكلوريا المهنية بثلاث مؤسسات بتراب الجهة، واحدة بالراشيدية واثنان بمكناس، وهو مشروع يروم أهدافا إدماجية.

وأشار محمد جاي منصوري بالمناسبة إلى ضرورة الاعتناء بفضاءات المؤسسات التعليمية، لأن المدرسة «جزء لا يتجزأ من الكيان المجتمعي، شأنها شأن المسجد من حيث كونها مصدرا للعلم والتربية الروحية والاجتماعية للسكان» ملحا أيضا على جاذبية المدرسة على مستوى جودة العلم الوطني واليافطة والمرافق الصحية.

كما أكد مدير الأكاديمية ضرورة تخليق الحياة بالفضاء المدرسي، الذي سيأخذ حيزا كبيرا ضمن الإصلاح المرتقب، بعد تفشي ظاهرة العنف المدرسي بالكثير من المؤسسات التعليمية، مشيرا، في الآن ذاته، إلى احترام الزمن المدرسي وتصحيح الاختلالات، والاشتغال بجدية، وبكل مسؤولية، على المثلث الرئيسي الحاضن للعملية التربوية (المفتش، الأستاذ، المتعلم) مع استحضار إنجاز المناهج وتقويم التعلمات والدعم التربوي وكذا مشاريع المؤسسات.

من جهتها أشارت سومية بن عبو، نائبة وزارة التربية الوطنية إلى آلية العمل المرتكزة على منهجية الفريق المكون من خلية استشارية من أجل مواكبة الدخول المدرسي في إطار مقاربة استباقية واستشرافية من خلال عقد لقاءات مع مختلف المتدخلين المباشرين في القطاع، فضلا عن تدشين المؤسسات المحدثة والإشراف على عملية مليون.

وقدمت النائبة الإقليمية معطيات حول تنمية العرض المدرسي وإحصائيات حول عمليات الدعم الاجتماعي المعتمدة برسم الموسم الدراسي الحالي، الذي يحتاج إلى المزيد من الجهد لتغطية حاجات المتعلمين، خاصة بالوسط القروي.

وأشارت النائبة، أيضا، إلى بعض

التاريخ:2014/11/04
العدد:8918
الصحراء المغربية
الصفحة:7

المعيقات التي اعترضت الدخول المدرسي من قبيل المزودين بالكتب المدرسية، وكذا بمواد الإطعام، التي تم التغلب عليها بفضل تدخلات عامل الإقليم بمعية رئيس المجلس الإقليمي، فضلا عن إشكالية الحجرات المفككة ومحدودية الطاقة التجديدية (30حجرة سنويا)، وكذا أهمية تفعيل اتفاقية الشراكة بين الأكاديمية الجهوية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إضافة إلى الخصاص في الموارد البشرية (07 بالسلك الابتدائي، 07 بالإعدادي، 04 بالتأهيلي).

وتطرقت نائبة الوزارة إلى نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية التي بلغت 95 في المائة إلى غاية 30 من شهر شتنبر الماضي بفضل عملية قافلة للتعبئة الاجتماعية من أجل التمدرس، بدعم مهم من طرف السلطات المحلية والمجالس المنتخبة وتنظيمات المجتمع المدني، إذ وضعت النيابة الإقليمية برنامجا لمواكبة الدخول المدرسي على مستوى التواصل والتعبئة، وقامت لجان التتبع بـ 82 زيارة لمختلف المؤسسات التعليمية بتراب الإقليم، كما تقلصت أيام الغياب بالنصف مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، بفعل نهج الحكامة في تدبير هذا الملف.

وتناولت النائبة مشروع النيابة الإقليمية الذي يروم تخليق المؤسسة التعليمية، والمبني على موجهين أساسيين: أولهما تحديد الفئة المستهدفة، مع الاعتماد على مؤشرات مرجعية ثم اختيار العمل على الأقسام الداخلية في تقاطع تام مع مشاريع المؤسسات التعليمية، مشيرة في السياق نفسه إلى أن كل المؤسسات هيأت مشاريع تربوية، وقامت النيابة الإقليمية بتتبع 14 مؤسسة إعدادية أثناء بناء مشاريعها التربوية وسيتم تمويلها فور التوصل بالسيولة.

جدير بالذكر أن اللقاء استثمر لطرح مجموعة من القضايا والإشكالات ذات الصلة بالقطاع، تمحورت في مجملها حول الخصاص في الوسائل التعليمية والموارد البشرية وضعف الإنارة العمومية بمحيط المؤسسة وكذا بداخلها، والنقص الحاصل في المساحات الخضراء بفضاءات المؤسسات التعليمية وإشكالية تعميم منح التعليم العالي، فضلا عن مشكل التدفئة وعدم تلبية نسبة كبيرة من طلبات الاستعطاف للتلميذات والتلاميذ المفصولين عن الدراسة، وكذا تعميم خدمات النظافة والحراسة الأمنية على جميع الأسلاك التعليمية.

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

«التربية الفنية وتأثيراتها على التعلم بالفرنسية موضوع للدرس بوجدة

عبدالقادر كترة

احتضنت قاعة الندوات بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية، الجمعة 31 اكتوبر 2014 وستستمر إلى غاية 2 نونبر 2014، الدورة السادسة للجامعية الخريفية بمقر الأكاديمية، تحت شعار «التربية الفنية: ما تأثيراتها على عملية التعليم والتعلم/ الفرنسية كلغة أجنبية».

افتتح أشغال هذه الدورة محمد زايري مسير الدورة الذي رحب بالشركاء في مجال التربية والتعليم، وعبر عن امتنانه للتعاون المثمر مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية، الذي يهدف أساسا إلى تبادل الخبرات، كما تطرق إلى المحاور التي ستشملها الورشات من خلال الأنشطة المبرمجة على مدى ثلاثة أيام.

مصطفى بلقاس رئيس قسم الشؤون التربوية بأكاديمية الجهة الشرقية نيابة عن مدير الأكاديمية، أكد في عرض قدمه بالمناسبة، على أهمية التربية الفنية في المنظومة التربوية التي سيتم تداولها خلال الدورة السادسة للجامعة الخريفية، كما ركز في تدخله على مجموعة من التساؤلات المرتبطة بموضوع التربية الفنية وأثرها على مسألة التعليم لتعلم اللغة الفرنسية باعتبارها لغة أجنبية. كما أشار إلى أهمية اعتماد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني البكالوريا الدولية، والتي ستؤهل التلميذ المغربي لولوج الجامعات الدولية.

واعتبر «باسكال» مدير المعهد الفرنسي بوجدة أن التعاون المغربي الفرنسي حقق نتائج مهمة في المغرب وبالخصوص على صعيد الجهة الشرقية، وأشار إلى الروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع المغرب وفرنسا، مما يتيح تطوير علاقة التعاون خاصة في مجال التربية و التكوين.

بدورها عبرت «فريدريك بانيا» الملحقة الثقافية بالمعهد الفرنسي بالرباط عن سعادتها لحضور افتتاح هذا الملتقى التربوي الرفيع، والذي هو نتيجة التعاون المثمر بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية والمعهد الفرنسي بوجدة، وأكدت على أن تطوير التعاون هو توجه أساسي لأجل دعم قدرات الأطر التربوية المغربية. الملحقة الثقافية بالمعهد الفرنسي بالرباط أشارت إلى أن المؤسسات التعليمية الفرنسية مستعدة للتعاون التربوي والثقافي مع المؤسسات التعليمية بالجهة الشرقية. هذا وتناولت الورشات مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالتربية الفنية، كما تم الاتفاق بين الأكاديمية والمعهد الفرنسي بوجدة على تنظيم ورشة خاصة بأساتذة اللغة الفرنسية العاملين بأقسام البكالوريا المغربية توجه فرنسية حول تقنيات التعبير والتواصل من تأطير مختصة مغربية. هذه الدورة السادسة للجامعية الخريفية تم تنظيمها في إطار التعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية والمعهد الثقافي الفرنسي بوجدة، وحضرها أكثر من 80 أستاذا وأستاذة من مختلف نيابات الجهة إلى جانب مؤطرين متخصصين من المغرب مؤطرين متخصصين من السفارة الفرنسية.

التاريخ:2014/11/04
العدد: 23053

العلم

الصفحة:8

أولاد تايمة

مواصلة منها لمشروع « ألف نظارة »

رابطة المدينة للأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية بأولاد تايمة تنظم قافلة قياس النظر

تارودانت : أسامة ع.ت

باشرت رابطة المدينة للجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية بداية الأسبوع الجاري المرحلة الثانية من قياس النظر لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية بعدما قامت الجمعية بانتقاء عدد من المستفدين في أفق توزيع النظارات المجانية عليهم في إطار مشروع " ألف نظارة " بدائرة أولاد تايمة إقليم تارودانت التي تعد مجال تدخل رابطة المدينة التي نسجت علاقات شراكة مع اغلب المؤسسات التعليمية وبعض الجماعات المحلية، وأوضح حميد جريد رئيس الرابطة في تصريح للصحافة أن أهداف الجمعية التي تأسست سنة 2002 من هذه الحملة هو تقريب الخدمة الصحية للمواطن والفئة المعوزة ودعم التمدرس، وعدم القطاع الصحي ، مبرزا أن الرابطة تشتغل مع المؤسسات التعليمية بشراكة النيابة، وتجعل التلميذ الذي يعد رجل المستقبل في صلب

اهتماماتها ، حيث تشرف توزيع الكتب للفئات المعوزة وتختتم بحفل المتميزين إلى جانب ندوات وأيام دراسية تهم قطاع التعليم ، وندوات حول دور مجالس التدبير .

وقد نظمت الرابطة في وقت سابق عملية توفير النظارات لتلاميذ ضعاف البصر بالمؤسسات التعليمية بالمدينة وبشراكة مع وزارة الصحة .إلى جانب حملة طبية في جميع التخصصات لفائدة سكان الأحياء الهامشية بالمدينة بشراكة مع نقابة الصيادلة لولاية اكادير مع قافلة طبية خاصة بالأسنان لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية بالمدينة بشراكة مع وزارة الصحة .كما أشرفت على تنظيم محاضرات وأيام دراسية همت موضوع حقوق الإنسان بين النظري والتطبيق ،و يوم دراسي في موضوع دور مجالس التدبير بالمؤسسات التعليمية بالمدينة، بالإضافة إلى يوم دراسي حول واقع الرياضة بالمدينة بشراكة مع جمعية محبي برتقالة سوس ويوم دراسي حول الإصلاحات الدستورية بشراكة مع جامعة ابن زهر بأكادير وفي شق التكوينات نظمت الرابطة دورة تكوينية لصالح مربي ومربيات التعليم الأولي بالمدينة إلى جانب دورة تكوينية أخرى لفائدة الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية بالمدينة مع تنظيم مخيم صيفي لفائدة التلاميذ المعوزين بالمدينة بشاطئ تاغازوت ، والمشاركة في المخيم اللغوي بشراكة مع مندوبية الشبيبة والرياضة بأكادير .

ودعما منها للتمدرس بمنطقة أولاد تايمة. توفر الرابطة عددا من الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين بالمؤسسات التعليمية بداية كل موسم دراسي منذ 2006 إلى حدود المواسم الدراسي الحالي، كما تشرف على تنظيم حفل تتويج التلاميذ المتفوقين بالموسسات التعليمية بالمدينة في نهاية كل موسم دراسي منذ 2005، اعترافا بالمجهودات التلاميذية المبذولة في

التحصيل الدراسي، إلى جانب تكريم المتقاعدين بالمؤسسات العمومية بالمدينة كل سنة منذ 2006 بشراكة مع المجلس البلدي والمجلس الإقليمي بتارودانت.

وتعتزم الرابطة تنظيم حملة لتوزيع الأغطية والملابس على الفئة المعوزة ، سيرا على نهجها في ترسيخا لثقافة العمل التطوعي والتضامني إلى جانب خلق بنية تماسكية لمكونات المجتمع المغربي المبني على التضامن والتآزر ، حيث سبق لها وان وزعت مجموعة من الأغطية والمواد الغذائية والمحافظ والأدوات في منطقة «حد إيمولاس» المتضررة من الفيضانات ، إلى جانب مجموعة من القوافل الطبية التي نظمتها الرابطة في الأشهر الأخيرة والتي استفاد منها 1400 مستفيد من جماعة أهل الرمل بضواحي اولاد تايمة إلى جانب قافلة أخرى نظمت قبل أسبوعين بجماعة الكدية البيضاء بنواحي هوارة بلغ عدد الفحوصات إلى 2000 فحص طبي للساكنة مع توزيع الأدوية مجانا.

التاريخ:2014/11/04 العدد: . 606	الأخبـــار	الصفحة:الملحق التربوي

درسان افتتاحيان بمركزي وجدة والقنيطرة

ينظم المركزان الجهويان لمهن التربية والتكوين في كل من وجدة والقنيطرة درسين افتتاحين لموسمهما التكويني الحالي، وهو تقليد عالمي دأبت عليه كبريات مؤسسات التعليم العالي في العالم، والمركزان بهذه الخطوة، يضعان خطوتهما الأولى لتفعيل مقتضيات مرسوم تأسيس المراكز الجهوية بصفتها مؤسسات للتعليم العالي غير تابعة للجامعة، يعول عليهما لحل مختلف معضلات تكوين الأطر بوزارة التربية الوطنية، سواء على مستوى التكوين الأساس أو التكوين المستمر أو البحث التربوي، يستضيف مركز وجدة الدكتور محمد الدريج، الباحث المرموق في علوم التربية، ومحاضرته بعنوان: "نحو تأسيس نموذج لتجويد المدرسة المغربية»، فيما يستضيف مركز القنيطرة الدكتور نور الدين أفاية، رئيس شعبة الفلسفة بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس، وعضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين وعضو الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وموضوع محاضرته هو «الفلسفة وأسئلة الحاضر»، ولذلك يوم غد الأربعاء بعد الزوال، وفي انتظار أن تتضح وضعية المراكز، خاصة في ظل غموض في موقف الوزير الحالي إزاءها، وخاصة علاقتها بالأكاديميات، تبقى خطوة كهذه دليلا على القيمة المضافة التي يمكن لهذه المراكز أن تشكلها لمنظومة التربية والتكوين ببلادنا.

●● قررت لجنة التنسيق التربوية الإقليمية عقد اجتماعات جماعات الممارسات المهنية، من 10 إلى 13 نونبر الجاري، لأجرأة توجهات برنامج دعم تدبير المؤسسات التعليمية (باجيسم).

كما حددت اللجنة يوم 27 من الشهر الجاري كموعد لعرض ومناقشة الحصيلة التركيبية لبرامج العمل المحلية، وصياغة البرنامج الإقليمي لمختلف العمليات ذات الصلة ببرنامج دعم تدبير المؤسسات التعليمية.

وتهدف هذه اللقاءات، حسب بلاغ للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإقليم شفشاون، إلى تحديد الأولويات في أفق بناء وإرساء مشروع المؤسسة الذي يبقى الهدف العام من برنامج (باجيسم)، فضلا عن الأهداف الأخرى ذات الصلة بالعملية التدبيرية للإدارة التربوية، من أجل الارتقاء بجودة خدمات المؤسسات التعليمية.

التاريخ: 2014/11/04
العدد:10848

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 5

انطلاقة برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية بإقليم بولمان

تخليدا لليوم الوطني لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، الذي يصادف 13 أكتوبر من كل سنة، واستحضارا للمكانة التي يحظى بها هذا الورش الوطني الهام ، واستمرارا للنفس القوي الذي يعرفه البرنامج على المستوى الإقليمي في مجال السعي إلى تحقيق أهداف الألفية للتربية وتوسيع العرض التربوي وتحقيق الجودة ، أشرف الكاتب العام لعمالة إقليم بولمان رفقة النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والنائب البرلماني عن دائرة ميسور و رئيسة المركز الجهوي لمحاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية باكاديمية فاس بولمان، و رئيس المجلس البلدي لمدينة ميسور ورؤساء المصالح الخارجية بالإقليم ،ورؤساء ورئيسات الجمعيات الشريكة ، وعدد من الفاعلين التربويين والاجتماعيين ...، على إعطاء الانطلاقة الرسمية لبرامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية ، وذلك بمدرسة يوسف بن تاشفين صباح يوم الخميس 23 أكتوبر 2014، حيث قدم عبد القادر حادبني ، النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية ، الحصيلة الرقمية التي شهدها الإقليم خلال العشر سنوات الماضية ، إذ تجاوز العدد المتراكم للمستفيدين و المستفيدات من برامج محو الأمية 45000 ، تجاوزت نسبة الإناث منهم 77 %، وهذا بطبيعة الحال، بفضل المجهودات التي يبذلها كافة المتدخلين من قطاعات حكومية وشركاء ، وفي مجال التربية النظامية ، وخلال نفس الفترة ، فقد بلغ العدد المتجمع للأطفال المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية 1690 يتم تأهيلهم للادماج في التعليم النظامي او مراكز التكوين والحياة العملية. كما استفاد ما يفوق 16000 تلميذ وتلميذة من برامج الدعم التربوي خلال السنوات الأربع الأخيرة ، بالإضافة إلى عدد من المعطيات والإحصائيات حول عدد الأطفال الذين تم إحصاؤهم في إطار عملية «من الطفل الى الطفل» وتوقعات موسم 2014/2015 . بعد ذلك زار الوفد الرسمي رواقا خاصا بمجموعة من المستفيدات من برامج محاربة الأمية انتظمن في تعاونيات بهدف إنشاء مشاريع مدرة للدخل حيث تم عرض مجموعة من الانتاجات : نسيج ، خياطة ، زرابي ، طرز وسراميك .. الخ ... كما تم إعطاء انطلاقة البرنامج بتوزيع مجموعة من المحافظ واللوازم المدرسية والكتب القرائية ،على عدد من المستفيدين والمستفيدات من هذه البرامج.

التاريخ: 2014/11/04
العدد: 311
صحيفة الناس
الصفحة: 5

مراكش.. عائلات أزيد من 80 تلميذا يتمسكون بقرار مقاطعة الدراسة

محمد فحلي

مازالت أسر 86 تلميذا وتلميذة بمدرسة المشكاة الابتدائية بسيدي الزوين إقليم الحوز، تتمسك بقرار مقاطعة أبنائهم الدراسة لحين إيجاد تسوية جذرية لمشكل الخصاص في الأساتذة الذي يعصف بمستقبل أبنائهم التعليمي، وأكد الآباء خلال اجتماعهم على مواصلة برنامجهم النضالي الذي سطرته جمعية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ بمدرسة المشكاة الابتدائية عبر نقل احتجاجاتهم إلى أمام مقر نيابة التربية الوطنية بمراكش يوم الإثنين 10 نونبر الجاري.

حيث شدد الآباء خلال الاجتماع الذي أعقب الوقفة الاحتجاجية التي تم تنظيمها الماضي أمام باب المؤسسة، على المضي في قرار منع أبنائهم من الالتحاق بالمدرسة لحين تزويد الأخيرة بأستاذ للغة الفرنسية والعمل على تدارك التأخر الحاصل لدى أبنائهم في هذه المادة التي لم يدرسوها منذ انطلاق الموسم الحالي. وأكد مجموعة من الآباء لـ «صحيفة الناس» تشبثهم بقرارمقاطعة الدراسة بشكل نهائي لحين حل هذا المشكل بشكل جذري رافضين ما اسموه الحلول الترقيعية التي تم اعتمادها العام الماضي من خلال تكليف أستاذ بمؤسسة أخرى بإجراء حصص غير منتظمة للتلاميذ لتدارك التأخر في هذه المادة الأساسية، كما أعربت جمعية أمهات وآباء وأولياء تلاميذ مدرسة المشكاة، عن استنكارها لحرمان التلاميذ من الحق في التعليم خصوصا في مادة اللغة الفرنسية منذ بداية الموسم الدراسي الحالي، وكذا تجاهل الجهات المسؤولة لهذا المشكل، وطالبت الجمعية بإيجاد حل جذري لغياب أستاذة اللغة الفرنسية وذلك بتعيين استاذ رئيسي في أقرب الآجال، والعمل على تعويض الحصص الدراسية التي حرم منها التلاميذ منذ انطلاق الموسم.

وصدحت حناجر المحتجين على مدى ساعتين خلال الوقفة الحاشدة التي دعت إليها جمعية أمهات وآباء وأولياء تلاميذ مدرسة المشكاة بشعارات من قبيل «يانائب يامسؤول هادشي ماشي معقول»، ورفعوا لافتات رصعت بعبارات مثل» لا للحلول الترقيعية»، «لا لهدر الزمن المدرسي».

يشار إلى أن الجمعية سبق أن راسلت الجهات المعنية للمطالبة بتعويض الأستاذة المتغيبة والتي تسبب غيابها في هدر الزمن المدرسي للتلاميذ، حيث يتساءل الآباء عن مصير أبنائهم والموسم الحالي على مشارف نهاية الأسدس الأول، حيث تتوارى أخبار عن اعتزام مسؤولي النيابة اللجوء إلى تخريجة ترقيعية من خلال توزيع التلاميذ على مجموعة من المدارس.

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المســـاء

الصفحة:الملحق التربوي

وقفة احتجاجية بثانوية الفتح الإعدادية ببوعرفة

ع.ك

قرر العاملات والعاملون بثانوية الفتح الاعدادية ببوعرفة تدشين البرنامج النضالي المسطر، بوقفة احتجاجية أمام إدارة المؤسسة، صباح الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، للمطالبة بالاستجابة لمطالبهم التي سبق أن تقدموا بها للمسؤولين عن الحقلين التربوي والتعليمي.

جاء هذا القرار عقب اجتماع عقد، الخميس 16 أكتوبر 2014، ووضعت خلاله اللمسات الأخيرة للملف المطلبي، حسب البيان الذي تم إصداره بالمناسبة، تماشيا مع مبادئ النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتنفيذا لخلاصات النقاشات الموسعة داخل مؤسسة ثانوية الفتح الإعدادية ببوعرفة التي ساهمت فيها الشغيلة التعليمية بكل فئاتها وبعد تسطير ملف مطلبي شامل ومتكامل.

وأجمل البيان المطالب التي كانت موضوع عدة مساعي (مراسلات وبيانات ونداءات من لدن المكتب المحلي لم تستجب لها النيابة الإقليمية، في الإسراع بتسليم مفاتيح السكنيات للمستفيدين، وإصدار مذكرة حول السكنيات الشاغرة واعتبار ملحقة النيابة سكنيات شاغرة تابعة لثانوية الفتح الإعدادية، وعزل الداخلية عن خارجية المؤسسة وبناء سور فاصل بين مرافق ساحة التربية البدنية والجناح الداخلي، والكشف عن مالية كل من جمعية الأنشطة والجمعية الرياضية وجمعية مدرسة النجاح في إطار التدبير المحاسباتي الشفاف.

الأطر العاملة بالثانوية المحتجة طالبت بالزيادة في عدد حراس الأمن والنظافة والطبخ وفي عدد الملحقين التربويين، وتوفير اللوازم من الوسائل الديداكتيكية (الآلة الناسخة والمسلاط والداطاشاو لعلوم الحياة والأرض) والحواسب والطابعات بالنسبة للإدارة وتوفير السبورات المغناطيسية وأقلام اللبد...)، والصيانة العامة (إصلاح النوافذ والأبواب الضائعة والأقفال وتوفير الإنارة في ساحة المؤسسة، ومنع ظاهرة دخول الغرباء إلى المؤسسة.

وفي الأخير دعت لجنة المؤسسة كافة العاملات والعاملين للمزيد من الوحدة ورص الصفوف حول إطارهم إلى حين تحقيق جميع نقط ملفهم المطلبي ومواجهة كل التراجعات على المكتسبات وفي مقدمتها ملف السكنيات.

التاريخ:2014/11/04 العدد:.2519	المســـاء	الصفحة:الملحق التربوي

الجديدة

مدير يطلب التحقيق في قرار إعفائه

وجه مدير مجموعة مدارس الحريري بالجديدة رسالة إلى كل من وزير التربية الوطنية والمفتش العام ورئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين، يطالبهم فيها بفتح تحقيق نزيه وموضوعي في حادث إعفائه من مهامه من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة، وقال في رسالته إن قرار الإعفاء استندت فيه اللجنة على معطيات مغلوطة، رغم أن الملف الذي أدلت به للجنة كان يضم مجموعة من الوثائق والأقراص المدمجة التي توثق لتواصله الإداري والتربوي وتقارير عن انشطته التربوية، وقال المدير المعفى في رسائله التي توصلت بها «المساء» إنه كان يسعى جاهدا للحفاظ على السير العادي للمؤسسة وضمان الزمن المدرسي.

التاريخ:2014/11/04
العدد: 311

صحيفة الناس

الصفحة: 4

طاطا.. نقابة تطعن في مذكرة للتدريس بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

عبد الحق لشهب

وجهت الجامعة الوطنية للتعليم بطاطا، رسالة إلى كل من وزير التربية الوطنية والتكوين المهني و مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بكلميم، تطعن في

المذكرة الجهوية رقم 3921/14 في موضوع التدريس بالمركز الجهوي لمهن التربية و التكوين بجهة كلميم السمارة، بسبب تضمينها منصب مادة التربية الإسلامية بالفرع الإقليمي للمركز بطاطا ضمن المناصب الشاغرة، في حين أن الواقع

يبين أن هذه المؤسسة لا تحتاج لأي أستاذ إضافي في مادة التربية الإسلامية،حيث أن عدد العاملين بها يكفي، و لا يتجاوز مجموع ساعات عملهم الأسبوعية عشر ساعات، و بالتالي اعتبرت النقابة في رسالتها أن الأمر لا يعدو أن يكون ما أسمته

محاولة مكشوفة من أجل إهداء تكليف لأشخاص بعينهم للتدريس بالفرع المذكور، وهي نفس الجهات التي عملت على التلاعب بالمعطيات الإحصائية للمؤسسة ذاتها محاولة أن تنسب لها من لا ينتمي إليها سعيا إلى تثبيته بها.

و طالبت الجامعة الوطنية للتعليم، في الرسالة ذاتها، بمراجعة المذكرة المذكورة عبر تحديد الخصاص الفعلي و حذف المنصب المطعون فيه لأن تضمينها خصاصا وهميا يطعن بشكل قوي في مصداقيتها و مصداقية الأكاديمية التي أصدرتها.

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606
الأخبـــار
الصفحة:الملحق التربوي

فروع نقابة التعليم العالي تنظم وقفة احتجاجية ضد مدير أكاديمية جهة مكناس

ينظم أساتذة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمكناس وفروعه، وقفة احتجاجية بفرع المركز ببني امحمد يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحا، للاحتجاج على سلوك صادر من مدير الأكاديمية الجهوية لجهة مكناس، عندما اقتحم هذا المسؤول فرع بني امحمد بواسطة شاحنة، ليتم توقيفه من طرف الطلبة والأساتذة العاملين بهذا المركز، وقد توصلت الجريدة، ببيانات استنكارية من الفروع المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، لكل من فاس ومكناس والقنيطرة وصفرو، تستنكر فيها هذا السلوك، حيث جاء في مختلف البيانات التي توصلت بها الجريدة، تضامن مختلف فروع النقابة مع زملائهم بمكناس، وشجبها لما اسمته «لأساليب البالية التي لازالت سيدة المواقف»، معتبرة أن حالة المراكز الجهوية ستظل على ما هي عليه في غياب رؤية واضحة وتنزيل سليم للمراسيم والقوانين المنظمة التي أصبحت المشجب الذي تعلق عليه كل التجاوزات التي يعرفها القطاع خاصة، مضيفة أن بعض مسيري الأكاديميات لازالوا يحنون إلى زمن مضى حيث تعلو سلطة الأوامر والسخرة، والذين اختلط عليهم التنسيق بالتبعية، لذلك فهي تطالب الوزارة الوصية بالإسراع في تنزيل كل القوانين والمراسيم الضامنة لحقوق العاملين بالمركز أساتذة وإداريين خاصة تلك التي لها علاقة بالتنسيق لاغير، مع المطالبة بحفظ حقوق الأساتذة والإداريين بالمركز الجهوي للتربية والتكوين بمكناس وكل فروعه.

من جهة أخرى توصلت الجريدة ببيان توضيحي من الأكاديمية، تنفي فيه صحة ما جاء في بيان الفرع المحلي لنقابة التعليم العالي بمكناس، مؤكدة، بحسب البلاغ، «أن الأمر يتعلق بتنظيم التكوين النظري لفائدة أطر الإدارة التربوية الجدد والذي يشرف عليه كما جرت العادة الأطر العاملة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، ونظرا لعدم وجود فضاء بالمركز تم اقتراح تنظيمه بمكان آخر الشيء الذي قوبل باحتجاج غير مفهوم»، علما أن هذا المكان، والذي تعتبره الأكاديمية في بلاغها «مكانا آخر» ماهو إلا جزء من فرع المركز الجهوي بموجب قرار وزاري، تسعى جهات معينة في الأكاديمية إلى الاستيلاء عليه وتحويله لما تسميه «مركزا للملتقيات والتكوينات»، وستعود الجريدة لهذا الموضوع في ملف مستقل، بحقائق غير مسبوقة.

التاريخ:2014/11/04 العدد: . 606	الأخبـــار	الصفحة:الملحق التربوي

جمعية التوجيه والتخطيط تطالب بحوار مع مدير أكاديمية الرباط

توصلت الجريدة برسالة من الفرع الجهوي للجمعية المغربية لأطر التوجيه والتخطيط، تطالب فيها السيد مدير أكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير، بقعد لقاء للتداول في العديد من المشاكل والقضايا التي تهم مجالي التوجيه والتخطيط التربوي على صعيد الجهة، إيمانا من الجمعية، تقول الرسالة، بأن إنجاح المبادرات والأوراش التربوية المفتوحة يستدعي توسيع التشاور وتنظيمه، انسجاما مع الشعارات المرفوعة، وفي مقدمتها الحوار والإشراك والتشارك. والجمعية، كهيئة مهنية وكشريك (الرجوع إلى اتفاقية الشراكة الموقعة مع جمعيتنا من طرف الوزارة الوصية على القطاع)، معنية بالمساهمة في النهوض بمختلف جوانب منظومتنا التربوية، وخاصة مجالي التوجيه والتخطيط التربوي. ولا نرى أي مبرر لإقصائها أو تهميشها، ونعتبر السعي إلى إبعادها محاولات يائسة لا تخدم في شيء الفعل التربوي على صعيد جهة الرباط سلا زمور زعير. وقد أكدت الجمعية أيضا تشبثها بالحوار كآلية حضارية ناجعة لحل المشاكل القائمة بنيابات الجهة ولتيسير العمل التربوي المشترك لما فيه مصلحة التلميذ المغربي.

التاريخ:2014/11/04
العدد: 9846

رسالة الأمة

الصفحة : 4

الأساتذة يهددون بتصعيد احتجاجاتهم ويؤكدون أن الترقية حق للجميع

ن-ط

■ أكد مصدر عن التنسيقية الوطنية للأساتذة المجازين المقصيين من الترقية بالشهادة بأن الترقية حق لجميع الأساتذة حاملي الشهادات، وأي إقصاء لأي أستاذ أو أستاذة من هذا الحق يعد بمثابة إقصاء لجميع المعنيين.

وأشار نفس المصدر إلى أن التنسيقية لن تفرط في أي أستاذ حامل للشهادة الجامعية و ستناضل من أجل حقه بالطريقة التي تناضل بها من أجل أكثر من 10000 أستاذ و أستاذة، موضحا أن الترقية حق مشروع للجميع، ولن تقبل هذه الفئة بغير ذلك.

يذكر أن عبد الوهاب السحيمي، المنسق الوطني للتنسيقية أوضح بأن النظام الأساسي الخاص بوزارة التربية الوطنية والمتعلق بالترقية بالشهادة غير تام حيث تم تعديله في 2003 ،لكن الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار وضعية الاساتذة المجازين ، إذ قامت في2011 بإصدار مرسوم للتسوية شمل 4 أفواج من الاساتذة المجازين.

وتجدر الإشارة الى أن تنسيقية الأساتذة المجازين تضم حوالي 6000 أستاذ، تتواجد في الرباط منذ أربعين يوما، وتتلخص مطالبهم في الحوار العاجل والترقية بالشهادة في السلم الوظيفي كما أعلنت التنسيقية في بيانها الأخير أن قرار المقاطعة ، جاء كرد على المذكرة الوزارية الأخيرة التي تحمل رقم 14.012 الصادرة في 31 يناير 2014 المؤطرة لمباراة الترقية بالشهادة، حيث يعتبر أساتذة التنسيقية هذه المباراة جريمة إدارية تريد الوزارة الوصية ارتكابها في حق حاملي الشهادات الجامعية من نساء و رجال التعليم و خاصة فوجي 2012 و 2013 المقصيين من الترقية بالشهادة المعتصمين بالرباط.كما خاض الأساتذة أشكالا نضالية غير مسبوقة ، إلى حين الاستجابة لمطلبهم العادل والمشروع، المتمثل في الترقية بالشهادة دون قيد أو شرط".

التاريخ:2014/11/04
العدد:4914

المنعطف

الصفحة:4

إقصاء رجال التعليم من متابعة الدروس بعد نجاحهم في امتحانات أسلاك الماستر والترخيص لموظفي وزارات أخرى

سعيد صديق

تمكن مجموعة من موظفي قطاع التعليم من النجاح في المباريات التي نظمتها كلية الآداب ببني ملال، بعد انتقاء ملفاتهم وتحقيقهم النجاح في الامتحانات الكتابية والشفوية، بعد أن تم السماح لهم بوضع ملفاتهم ترشحهم لولوج أسلاك الماستر المفتوحة بالكلية ، خاصة في الهجرة الدولية والتراث والمجال وحوار الأديان والخطاب اللغوي الشرعي والأدب والسينما، وإجازات مهنية متنوعة، وذلك في انتظار توصلهم بالترخيص لمتابعة دراستهم، خصوصا بعد تصريح وزير التربية الوطنية بأن وزارته لن تسمح لموظفيها باستكمال دراستهم الجامعية، لكن تصريحا آخر لوزير التعليم العالي تحت قبة البرلمان مفاده أن رئيس الحكومة مستعد لإلغاء هذا القرار، والسماح للأساتذة بالدراسة الجامعية" مؤكدا "أن مجالس الجامعات هي التي ستقرر في الأمر، لكون الجامعات تتمتع بالاستقلالية . إلا أن الوزير انقلب على تصريحاته بعد أن أصدر مذكرة "ملغومة" فُهمت في البداية على "أنها تحل الإشكال القائم، بينما تدعو فقط الجامعات بالسماح للطلبة الموظفين الذين تسجلوا السنة الماضية وعدم مطالبتهم بتراخيص جديدة.

إلا أن الأمر اتخذ أبعادا أخرى بعد صدور النتائج، حيث طالبت الجامعات الموظفين بالترخيص، وحددت آجالا تاريخية لذلك، وأصبح الموظفون في حيرة من أمرهم، فماذا إذن سيفعل الذين اجتازوا الامتحانات الكتابية والشفهية بنجاح، ولم يتوصلوا بتراخيص تسمح لهم بالتسجيل النهائي لمتابعة تكوينهم الأكاديمي، والمذكرة التي أرسلها وزير التعليم العالي إلى الجامعات، زادت الوضع غموضا والتباسا، وضيقت الخناق على رؤساء الجامعات والعمداء، رغم أن الوزير يبدو وكأنه وجد حلا للمشكلة، إلا أن منطوق المذكرة الوزارية، يحدد الموظفين الذين حصلوا على ترخيص وكانوا مسجلين في أحد أسلاك الماستر أوغيره، في الموسم الجامعي الماضي ويتم رفض التراخيص التي لم يكن أصحابها مسجلين في أحد الأسلاك بالجامعة. وإلى حدود الساعة لا يزال الموظفون في قطاع التعليم المقبولون في أسلاك الماستر في حيرة وإحباط جراء هذا الحيف الذي لحق بهم، بعد حرمانهم من حق دستوري يكفله الدستور وجميع المواثيق الدولية، وقد أكد مجموعة من الموظفين من قطاع التعليم، أن هناك ميزا بين الموظفين، فهناك مجموعة منهم ينتمون لقطاع الأمن، والتعاون الوطني ووزارات أخرى، استفادوا من الترخيص إلا رجال التعليم الذين طالهم حيف الإقصاء من التسجيل دون فهم هذا الوضع الملتبس.

لذلك الرسالة موجهة لرئيس الحكومة ووزير التعليم العالي لإيجاد حل لإقصاء رجال التعليم من متابعة الدراسة، بعد أن استفاد جميع الموظفين من قطاعات وزارية أخرى من الناجحين من التراخيص دون غيرهم، فهل ينتمي رجال التعليم إلى كوكب آخر حتى يعانوا من الميز بينما موظفو أخرى قطاعاتهم تسمح بذلك

التاريخ: 2014/11/04
العدد:10848
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 2

أستاذة تضع حدا لحياتها

مصطفى مكري

أقدمت (ط) أستاذة مادة الإنجليزية بالتعليم التاهيلي بالثانوية التاهيلية جابر ابن حيان، التابعة لنيابة المحمدية يوم السبت 1 نونبر حوالي الساعة الثالثة والنصف ، حيث اعترضت طريق القطار بممر حي الفرح حسب روايات.

والاستاذة(ط) متزوجة وام لطفلين وحسب بعض المقربين إليها، فقد كانت تعاني من بعض المشاكل الصحية ، وقد تم دفن الضحية يوم الأحد .

الذين سمعوا بالفاجعة التي خلفت أثرا بالغا لذى زملائها بالمؤسسة وغيرهم، تأسفوا كثيرا ليس فقط على ما حدث، ولكن أيضا على إهمال إدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية لهذا الممر غير المحروس الواقع بحي الفرح والذي يقطعه ذهابا وإيابا عشرات المواطنين يوميا .

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبار

الصفحة:الملحق التربوي

عن كثب

عندما تخفي الحزبوية الضيقة حقيقة المشكلة

المصطفى مورادي

أمر مثير للعجب، أن نلاحظ الاختزال الذي تتعامل به بعض النقابات وبعض ممثلي الأحزاب، الموالية والمعارضة معا، مع ملف استكمال نساء ورجال التعليم لتعليمهم الجامعي، ذلك لأنه ملف معقد جدا، ولا يمكن الحسم فيه بمذكرة «طائشة» من وزير، أو بقرار تسلطي من زميله الآخر، أو من خطبة عصماء من برلماني، بل أجزم، أن أغلب النواب تحديدا لا يعرفون حقيقة هذا التعقيد، لكونهم نظروا فقط لكيفية استثمار الملف، لتسجيل نقاط لصالح الحكومة، كما فعل «البيجيديون»، أو ضدها كما فعل «البامليون».

لذلك أتوجه في كلمتي هذه لذوي الحس السليم، وأطرح عليهم سؤالا هو: ماذا يعني أن يسمح وزير ينتمي لحكومة منتخبة لمدرسين بالتسجيل ويشرط عليهم الحضور؟ أي بلغة أوضح، ماذا يعني السماح لمدرس من مدينة الداخلة بالتسجيل بجامعة مراكش وآخر من مدينة وجدة بالتسجيل في جامعة الدار البيضاء وثالث من مدينة طنجة بالتسجيل في جامعة أكادير ونطلب منهم جميعا احترام شرط الحضور؟

لندع حسابات الجغرافيا جانبا، أي مئات الكيلومترات التي سيضطر هؤلاء لقطعها كل أسبوع لحضور محاضرات الجامعة وباقي التزامات البحوث وغيرها، وما يفترضه ذلك من جهد بدني وعصبي فظيع، لا يمكن معه ضمان الحد الأدنى من الجودة التي يراهن عليها المغرب في مدرسته، ولنركز على ثلاثة أوجه لهذه الإشكالية، والتي مازلت أصر على أنها تتطلب حكمة ونزاهة وتفكيرا جماعيا في تدبيرها:

أولا: لنركز على عدد الساعات التي سيحرم منها أطفال لا ذنب لهم، سوى أنهم يدرسون عند أستاذ/طالب، لأن هذا يعني بالضرورة أحد أمرين: إما دفع من يملك المال منهم للقطاع الخاص، كحل لغياب هذا الأستاذ/الطالب، علما أن المغرب من الدول القليلة في العالم التي يدرس بعض أبنائه في التعليم الخاص، إذ أن فرنسا، وهي «عرابتنا الكبرى» في كل شيء، ما تزال حريصة على تقاليد المدرسة العمومية في سنوات التعليم الإلزامي، وإذا استحضرنا التسيب الواضح الذي يعرفه القطاع الخاص، فإن مذكرة الوزير تصبح ببساطة جزءا من مشكلة التعليم ببلادنا بدل أن تكون الحل، أو إضافة ثقوب أخرى في تعليم وتكوين الفقراء من أبناء الشعب، الذين لا تقدر أسرهم على دفع نفقات المدارس الخاصة، ونظرا لهيمنة حسابات الخريطة المدرسية على تدبير مسألة الانتقال من سلك إلى آخر، فإنه من الطبيعي أن نجد أبناء الشعب في الباكلوريا، ولا يقدرون على كتابة جملة مفيدة باللغة العربية، دون الحاجة للحديث هنا عن تنمية لأي كفاية، لكون المدرس «مامساليش».

الوجه الثاني للإشكالية، هو أن حق المُدرس خاصة والموظف عامة، في تنمية كفاءاته وتجديد معارفه وتوسيع مداركه وترقية وضعه الاجتماعي، من خلال استكمال تعليمه الجامعي، هو حق ثابت ولا ينبغي أن يخضع لانتقاء أو اختزال كما فعل الداودي في مذكرته الآن، وهو في الآن نفسه واجب على الدولة، وبالتالي لا معنى لإغفال هذا الحق من قائمة الحقوق التي يتضمنها قانون الوظيفة العمومية، والنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية تحديدا، ثانيا: أن هذا الحق يصبح أكثر إلحاحية، عندما نعلم أن هذه الحكومة تحديدا، قامت على عهد الوزير السابق محمد الوفا، بتجميد 4 مليار درهم، كانت مخصصة في إطار البرنامج الاستعجالي للتكوين المستمر، وما تزال حتى اليوم، مصرة على هضم هذا الحق الكوني، الذي لا يستقيم أي تدبير جيد للموارد البشرية بدونه، سيما في قطاع يجدد مفاهيمه وأسسه باستمرار كقطاع التربية، فالحكومة ومعها الوزارة لا تتردد في تحميل المدرس مسؤولية الوضع المتفاقم للمدرسة، لكنها لم تقدم على أية خطوة لضمان حقه في التكوين المستمر، وهاهي تمارس الحزبوية الضيقة في إعطائه حق استكمال تعليمه الجامعي.

أما الوجه الثالث للإشكالية، فهو أن الحكومات المتعاقبة على تدبير قطاع التعليم تحديدا ساهمت بشكل كبير في اتساع دائرة المطالبين بهذا الحق، بل وتشددهم في المطالبة به، وخاصة الحكومات التي اقترفت في حق التعليم أكبر جريمة، ونتحدث هنا عن التعيينات المباشرة، إذ أدى هذا، إلى خلق لامساواة حقيقية في صفوف رجال تعليم، حيث نجد شبابا منعدمي الخبرة بالسلم 10 و11 في مقابل «شيوخ» راكموا سنوات من الخبرة، منهم من وصل للدرجة الأولى بعد عقود، ومنهم من ما يزال ينتظر، لذلك من المنطقي، أن يهب بعض رجال التعليم الذين يرون زملاءهم في وضعية اجتماعية جيدة من سلوك الطريق ذاته، وهو الحصول على ترقية من خلال شهادة، وما يعطي لهذا الحق مصداقية أكبر، هو انعدام نظام للترقية يحترم الكفاءات ويشجع على الاجتهاد، وعندما نجد رجل تعليم تخرج لتوه من مركز تكوين الأساتذة في شهر يوليوز، وانضم في شهر شتنبر للمضربين المطالبين بحق الترقية المباشرة بالشهادة، أي دون أن يشتغل ولو حصة واحدة، فهذا يعني أننا أمام وضع غير طبيعي تتحمل الحكومات السابقة، منذ حكومة التناوب إلى الآن مسؤوليته الكاملة.

من أجل هذا، قلنا إن عمى الحزبوية يؤدي إلى اختزال هذه المشكلة، وعدم فهم طبيعتها المعقدة، فعدم التفكير الجماعي والنزيه في اجتثاث جذورها، هو تعميق لمشكلات التعليم ببلادنا، حيث تضخم الحق على حساب الواجب، واستمرار ضعف تعليم وتعلم أطفالنا، واستمرار اللامساواة بين نساء ورجال التعليم، علما أن هؤلاء هم المعول عليهم لإنجاح أي إصلاح مقبل.

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606
الأخبار
الصفحة:الملحق التربوي

بنعبيدة: «حمولة أجوبة المشاركين في مشاورات المجلس الأعلى لم تسفر عن قضايا جديدة»

فوزية بنعبيد (*)

■ اعتبارا لمسارك المهني، كأستاذة ومؤطرة تربوية ونائبة، عايشت الإصلاح منذ بدايته، ما هي المحطات الرئيسية التي كانت حاسمة بالنسبة إليك؟

■■ بالنسبة للإيقاعات التي عرفها مساري المهني المتنوع من التدريس إلى التأطير التربوي إلى التفتيش التخصصي إلى التدبير والتسيير)كنائبة لوزارة التربية الوطنية(يمكن اعتبارها فرص سانحة للمزاولة والممارسة والمعاينة والمشاركة والمبادرة.. الفاعلة والمنفعلة بطبيعة النظام التربوي ونوعيته ومردوديته وصعوباته وإكراهاته المتعددة المستويات والمجالات. وفي سياق ذلك أعتقد بأن أهم محطة في علاقتها بالتوصيف والتشخيص وآليات التجاوز المقترحة للإشكاليات المطروحة تزامنت مع انطلاق عشرية الإصلاح وفق مقتضيات ميثاق وطني للتربية والتكوين مجمع عليه، وما تطلبته المرحلة من تعبئة وتواصل وإشراك وتوافق في إنزال مبادئه الأساسية على أرض الواقع، وربط مجالاته وتوجهات مضامينه الفلسفية بإمكانيات الممارسة والتطبيق المستلزم بشكل مسبق للإمكانات التنزيلية البنيوية والمادية المالية والبشرية والقيمية الأخلاقية. وغيرها والمشروط بتتبع ومواكبة وسائل وآليات مجالات التجديد ودعامات التغيير المرتبطة أساسا بضمان الحق في التعلم عبر آلية تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، والسعي إلى تحقيق التلاؤم بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي، وفق تنظيم بيداغوجي يراهن على الرفع من جودة التربية والتكوين عبر مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية والوسائط التعليمية والإيقاعات المدرسية والبيداغوجية، وتحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية، بالانفتاح على استعمال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والتواصل، وتشجيع التفوق والتجديد والإبداع والبحث العلمي، وغيرها من الدعامات ذات العلاقة بإشكالية النهوض والارتقاء بالمنظومة التربوية، والاجتهاد في البحث عن الأساليب الداعمة للاستثمار في الرأس المال البشري، بإعطاء دينامية للحياة التربوية باعتبارها العمود الفقري للمسلسل التنموي، الأمر الذي جعل من الوثيقة مرجعية أساسية وخارطة طريق سياسية تربوية هادفة إلى الارتقاء بالنظام التربوي وفق الأهداف المرصودة والانتظارات المأمولة داخليا وخارجيا. في حالة توفر الشروط والظروف والإمكانات والوسائل والوسائط والآليات بمستوياتها المتعددة ومجالاتها المترابطة الملائمة لإحداث النقلة النوعية وإحداث التغيير الذي كان مرتقبا بشكل وازن ومتوازن مستحضر لطبيعة تفعيل مسلسل الإصلاح بمجالاته المرتبطة بدعاماته المترابطة، ورافعاته المندمجة في علاقتها بالموارد المادية والغير مادية وإيقاعاته المحددة زمنيا... وغياب التصور الشمولي للتوجهات الإصلاحية المتعاقد في صددها والمصاغة في شكل ميثاق وطني، الشامل لحجم وتنوع الإكراهات والصعوبات الميدانية الكائنة منها والمتوقعة في علاقتها المباشرة بالمستلزمات المادية والبشرية وغير المباشرة بمختلف المجالات القطاعية الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والتنموية فضلا عن غياب الاهتمام بالبحث التشريعي عن السند القانوني الملزم لتفعيل التوجه الإستراتيجي القائم على اعتبار التربية والتكوين شأنا جماعيا قطاعيا تشاكيا مندمجا وغيرها...، من العوامل الحاسمة في نظري في تعذر الإصلاح وفق ما كان مخطط له، وعدم تمكنه من تجاوز الاختلالات كمنطلق بالنسب المنتظرة، وأبرز بشكل واضح لعوائق التنفيذ غير المفكر فيها سلفا.

وأفرز بصيغة كاشفة لعمق الهوة بين الفكر والممارسة النظرية والتطبيق وانعكاساتها المباشرة على تردي الوضع التعليمي وحدوث أزمة بنيوية في قطاعه الحيوي بامتياز، تفرض التفكير الجاد من طرف الجميع مسؤولين وفاعلين في إمكانية الإقلاع وتجديد منهجية الإصلاح بالإجراءات الضرورية والإرادة الحقيقية اللازمة.

■ دخلت المنظومة التربوية، بعد تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين منعطفا جديدا أسفر عن مشاورات حول المدرسة المغربية، كيف ترين ذلك على مستوى المقاربة والمنهجية والمخرجات الممكنة؟

■■ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في نسخته الجديدة باعتباره مؤسسة دستورية ذات طبيعة استشارية تقويمية تستقي شرعيتها من وظيفتها التي أضحت تضطلع بها في ظل الدستور الجديد في إطار مباشرته لمهامه في سياقها الراهن المتعلق بإشكالية إصلاح النظام التعليمي بفتح سيرته الذاتية في أفق إصلاحه وفق تصور قائم على أساس تفعيل مفهوم الاستشارة وإعطائه أكثر من بعد. وبلورة ثقافة الإنصات ومساءلة الواقع والإجماع والتعاقد في إطار خارطة طريق اعتمدت منهجية:

• إخضاع القطاع لتشخيص موضوعي ودقيق للوضعية الراهنة لمختلف مكونات المنظومة التربوية بمقاربة تشاركية وتشاورية تقوم على أساس فتح نقاش موسع حول قضية التعليم الحاسمة في التنمية المستقبلية تساهم فيه جميع الفعاليات التربوية والسياسية والنقابية والجمعوية وكل المهتمين.

• فتح مجال المشاركة والمشاورة لجميع المواطنين عبر موقع المجلس الإلكتروني للمساهمة في إغناء النقاش بالمقترحات والأفكار.

• صياغة استمارة استطلاعية تتغيا بنودها الإجابة على السؤال: ما الذي تحتاجه منظومة التربية والتكوين للخروج من الأزمة؟

• تنظيم لقاءات مركزية وجهوية موسعة مع عدد من الفاعلين التربويين والمهتمين بالشأن التربوي.

• بلورة مقترحات أولية في صدد الإصلاح المرتقب.

وبالرغم من التنوع والانفتاح كطابع موجه للمبادرات المتخذة في إطار تطويق الأزمة، وتشخيص أسبابها وعواملها، واستنتاج الخلاصات، وتحديد مداخل الإصلاح، وبالنظر إلى المساحة الزمنية التي تطلبتها الأجرأة الاستطلاعية في علاقتها بالطبيعة الاستعجالية للموضوع/المشكل من جهة وبالاستحضار الضروري لعمق الأزمة وضرورة الحد من استفحالها نظرا لخصوصية الزمن التربوي المغاير للزمن السياسي أو الحكومي في علاقته بنتائج المخططات والاستراتيجيات التي لا تظهر إلا بعد أكثر من عقد من الزمن من جهة أخرى يمكن إبداء الملاحظات الآتية

سؤال التشخيص بحيزه الزمني الواسع

التاريخ:2014/11/04
العدد: . 606

الأخبـــار

الصفحة:الملحق التربوي

ومقارباته الموسعه لم تخرج نتائجه بشكل عام عن خلاصات مجمل التقارير السابقة المنجزة في ذات الصدد بما فيها مضمون تقرير المجلس الأعلى السابق المقر بإفلاس النظام التعليمي على عهد مزيان بلفقيه.

الاستجابة لاستمارة المجلس حسب القراءة الأولية على مستوى المشاركة الكمية والنوعية كشفت محدودية واضحة لم تكن في مستوى اللحظة التاريخية

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في نسخته الجديدة باعتباره مؤسسة دستورية ذات طبيعة استشارية تقويمية تستقي شرعيتها من وظيفتها التي أضحت تضطلع بها في ظل الدستور الجديد في إطار مباشرته لمهامه في سياقها الراهن

الحاسمة للمعنيين بالأمر ونقصد المفكرون والمثقفون والباحثون التربويون والنقابات التعليمية، والأحزاب السياسية التي تقع عليها مسؤولية تدبير الشأن العام، وقطاع التربية والتكوين يعتبر شانا عاما بكل المقاييس.

حمولة أجوبة المشاركين لم تسفر عن قضايا جديدة ينبغي اعتبارها في عملية الإصلاح المرتقب، ولم تخرج عن دائرة جوهر المشاكل التي اضحت مبلورة على أرض واقع مخرجات المدرسة المغربية بجلاء معلوم وواضح للعيان بتوصيف وتشخيص رسمي من طرف أعلى سلطة في البلاد في أكثر من خطاب ملكي.

تشكيل مجمل القضايا/ المشكل للمشاريع المقترحة للتدخل عبر المخطط الاستعجالي المكلف ماديا، والملغى سياسيا دون إخضاعه للتقييم لتعزيز المكتسبات وتجاوز السلبيات.

تمحور مخرجات عمل المجلس في شكل خلاصات أولوية حول ثلاثة محاور أساسية ذات أولوية في عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين، شملت الجودة، وحكامة المنظومة، وتدبير الموارد البشرية. وفي إطار ذلك تجدر الإشارة بكل اعتزاز وافتخار يكرس حب الانتماء للوطن والإحساس بالمسؤولية التربوية وتجسيدها عبر المساهمة في النقاش الدائر حول أزمة النظام التعليمي، أن أغلب التوصيات المبدئية الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مستوى المحاور السابقة الذكر، شملتها المبادرة الإسهامية الصادرة في صيغة أرضية اقتراحية للنهوض بالمدرسة المغربية، العمومية والخصوصية والرجوع إلى مضمون الوثيقة يؤكد ذلك.

(*) نائبة سابقة ونائبة رئيس الفرع الجهوي لاتحاد التعليم الحر بالمغرب

التاريخ: 2014/11/04
العدد: . 606

الأخبار

الصفحة: الملحق التربوي

بلحسن: «الصياغة التي أتت بها نتائج المشاورات المتعلقة بالتكوين الأساس والمستمر للمدرسين تجعلنا نسائل دقة تشخيصها»

في إطار مواكبتها لحركية إصلاح منظومتنا التعليمية والذي مافتئ عاهل البلاد يدعو إليه (خطابا ثورة الملك والشعب 20 غشت 2012 و2013)، ويلح على مباشرته؛ من أجل إخراج مدرستنا المغربية من أزمتها الخانقة التي جعلت مرتبة المغرب متدنية في التصنيفات العالمية، بادرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني إلى إطلاق لقاءات تشاورية حول المدرسة المغربية امتدت من 28 أبريل إلى منتصف شهر يوليوز 2014 في تكامل مع الاستشارات التي قام بها المجلس الأعلى للتعليم والبحث العلمي. وقد قامت الوزارة الوصية بالإعلان عن نتائج اللقاءات التشاورية عبر بوابتها خلال شهر شتنبر الماضي.. (انظر التقرير الوطني حول المشاورات بموقع الوزارة).

والمتأمل في مقاصد هذه التشاورات، والمتمركزة حول دراسة قضايا منظومتنا التعليمية المغربية، وبحثها في «أفق بلورة مشروع تربوي» متوافق عليه يعكس نظرة المجتمع بكل مكوناته الى المدرسة المغربية المنشودة، يستنتج ولاشك، جسامة المهمة، وحجم الجهود التي بذلت من أجل تحقيق هذا الهدف، لاسيما بعد إشراك ما مجموعه 101.785 مشارك ومشاركة...

وإذا كانت الوزارة الوصية في إطار تفعيل النهج التشاركي باعتباره من مظاهر التدبير الراقي، قد فتحت اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية أمام فئات متنوعة من أوساط التربية والتكوين، ومن المجتمع بمختلف شرائحه، ممثلا في السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والجمعويين... فلا غرابة أن تتسم نتائج اللقاءات التشاورية بالتنوع والاختلاف بحسب تباين زوايا النظر والتحليل، وإن كانت كلها تصب في إطار تقديم تصور حول مداخل الإصلاح المنشود، والقادر على النهوض باوضاع مدرستنا، ومنظومتنا التعليمية الوطنية.

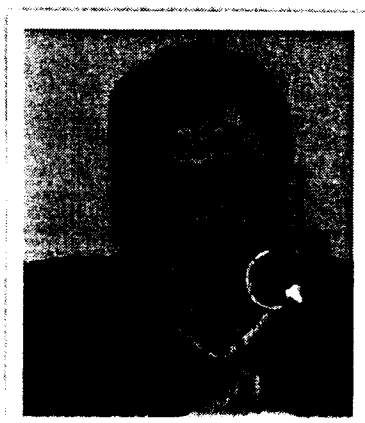

د. محمد بنلحسن (*)

ومن وحي هذا الثراء الفكري والتعددية في الرأي، واللذين مصدرهما إسهام الفاعل التربوي من داخل الحقل التربوي، والفاعل المجتمعي من خارج المدرسة، في الإدلاء بدلوهما في ورش الإصلاح؛ عبر تشخيص مكامن الداء، ووصف الدواء لأحوال التربية والتكوين ببلادنا، أقدم هذه الملاحظات الأولية بشأن نتائج اللقاءات التشاورية في الشق المتعلق بالتكوين الأساس والمستمر لأطر التربية والتكوين.

-1 ملاحظات حول التكوين الأساس ضمن نتائج اللقاءات التشاورية:

1-1 ملاحظة عامة:

يسجل على نتائج اللقاءات التشاورية؛ أي آراء ورؤى وتصورات الأطراف والشرائح التي تم الإنصات لها في هذا مجال التكوين الأساس والمستمر لأطر التربية والتكوين، غياب الخطاب الرقمي الإحصائي، وتغليب لغة التعميم الفضفاضة؛ وذلك من خلال إصدار الأحكام كالآتي:

• ضعف المستلزمات المعرفية للمقبلين على مهنة التدريس.

• غياب الاستعداد النفسي والرغبة في امتهان التعليم.

• غياب معايير وشروط دقيقة للالتحاق بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بفعل عدم التوفر على معايير وروائز موضوعية يمكن اعتمادها من أجل اختيار الأنسب لمزاولة المهنة.

• غياب معايير تسمح بتقويم المؤهلات البيداغوجية والتواصلية للمترشحين لولوج المهنة..

يدفعنا هذا التوصيف المتشائم حول مسطرة الولوج للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، أمام أسئلة حرجة، تتعلق بمصداقية توظيف مدخلات المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي استقبلت منذ انطلاقة التجربة الجديدة؛ أي منذ الموسم التكويني: 2012 / 2013، وإلى حدود الموسم الحالي 2014/2015، عددا كبيرا من الأساتذة المتدربين، والأستاذات المتدربات، هذه الأسئلة نوردها كالآتي:

• هل جميع الأساتذة المتدربين الذين ولجوا المهنة خلال 2012/2013، 2013/2014، 2014/2015، كانوا ضعافا في ما يتعلق بالمستلزمات المعرفية لولوج مهنة التدريس؟

• هل جميعهم افتقروا للاستعداد النفسي والرغبة في امتهان التدريس؟

• هل جميع مباريات الولوج، وفي جميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، غابت عنها المعايير والشروط الدقيقة لممارسة مهنة التدريس؟

• هل صحيح أن جميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين انعدمت فيها المعايير والروائز الموضوعية التي يمكن اعتمادها من أجل اختيار الأنسب لمزاولة المهنة؟

• هل فعلا كان هناك غياب لمعايير تسمح بتقويم المؤهلات البيداغوجية والتواصلية للمترشحين لولوج المهنة لولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؟

إن هذه الأحكام قاسية إذا شئنا تقويما موضوعيا لتجربة المراكز الجهوية منذ تدشين انطلاقتها خلال ثلاث مواسم الفارطة، وهذا التقدير لا نعتقده بسبب كوننا من المشاركين في مباراة الولوج، وعضوا في لجان الامتحان، وأستاذا باحث بإحدى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بل بسبب إيماننا الجازم باستحالة انتقاء لجان أي امتحان لمترشحين، وترتيبهم بحسب الاستحقاق، دون الارتكاز على معايير قبلية متوافق عليها ما بين أعضاء اللجان والجهة المشرفة على تنظيم الامتحان، فما بالك، إذا كان الأمر متعلقا بمباراة لولوج سلك وظيفة من أسمى وأدق الوظائف لدى جميع الأمم والشعوب، ألا وهي مهنة التدريس...

إن التعميم الواسع الذي أتت به صياغة نتائج المشاورات المتعلقة بالتكوين الأساس والمستمر، والأحكام الواثقة التي تم إيرادها، هما اللذان يدفعان كل قارئ أو سامع لذلك التوصيف، إلى إبداء التحفظ...

فهل يعقل أن تنصرف الأحكام الواردة في نتائج المشاورات حول المدرسة المغربية على جميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعددها خمسة عشر مركزا!

وإذا كانت تنطبق على بعض المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، أو يمكن أن تنطبق على بعضها، فهل يجوز وضع المراكز جميعها في سلة واحدة من حيث استحضار المعايير في مباراة الولوج للمهنة من عدمه؟

إذا كانت مراكزنا الجهوية لمهن التربية والتكوين الخمسة عشر من منظور نتائج اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية، سمحت خلال المواسم الثلاث من عمر التجربة الجديدة، لطلبة المؤسسات الجامعية بالولوج للمهنة دون إخضاعهم لمقاييس دقيقة ومعمقة، فما المعايير التي اعتمدها المشاركون في هذه اللقاءات التشاورية، أو المدلون منهم بهذه التصريحات؟

هل قام المنصت إليهم في تلك اللقاءات بإجراء دراسات ميدانية بالاعتماد على إحصاءات مادية وعلى استبيانات موجهة للمعنيين من الطلبة والأساتذة المتدربين؟

هل استجوبوا أطر هياة التدريس والبحث بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين حول مسطرة الولوج، واعترف لهم هؤلاء باشتغالهم خلال مباريات الولوج لمهنة التدريس دون معايير وروائز؟

هل قام هؤلاء المشاركون بتتبع أثر مخرجات المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في الميدان، أي داخل المؤسسات التعليمية، الابتدائية والإعدادية والثانوية، ورصدوا مدى تاثيرها في تلاميذنا وتلميذاتنا؟

هل تتبعنا الأساتذة المتخرجين، والأستاذات المتخرجات، في النيابات والأكاديميات التي عينوا بها، واقتفينا أثر التكوين التاهيلي الذي خضعوا له بخمسة عشر مركزا جهويا بالمغرب؟

هل قمنا بتقويم مردودية هؤلاء الأساتذة قبل التكوين وخلال التكوين وبعده، وقارنا بين رصيدهم المعرفي الذي أتوا به من الجامعات ومدى تكيفهم وتوافقهم مع بيئة التكوين، وفضاءات ممارسة المهنة؟

هل أحصينا جميع الأساتذة الذين ولجوا المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين منذ الموسم التكويني 2012/ 2013، وتتبعنا وقعهم على منظومتنا التعليمة؟

يبدو من خلال هذه الملاحظات الأولية التي استنتجناها بشان نتائج اللقاءات التشاورية التي تم الإعلان عن نتائجها خلال شهر شتنبر المنصرم أن منهج التعميم الذي هيمن على محتوياتها قد أفقدها الدقة المطلوبة في نظير هذه المواقف والسياقات الحرجة التي تتطلب تشخيصا متناهي الدقة.

(*) أستاذ باحث بمركز التكوين الجهوي- فاس

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المساء

الصفحة:الملحق التربوي 1/2

محمد ناصر حارس عام للخارجية بإحدى الثانويات الإعدادية بمدينة القنيطرة وفاعل جمعوي وهو أحد مؤسسي التنسيقية الوطنية للحراس العامين والنظار ورؤساء الأشغال ومديري الدراسة خلال شهر فبراير 2012، انتخب رئيسا للجمعية الوطنية لهذه الفئة خلال المؤتمر الوطني التأسيسي الذي انعقد بمدينة بوزنيقة بين 22 و 23 ماس من السنة نفسها، حضرته 42 جمعية من 14 جهة و 145 مؤتمر. كان لنا لقاء معه على هامش انعقاد الاجتماع الأخير للمكتب الوطني بمدينة القنيطرة.

قال إن إقصاء الجمعية من المشاركة في اللقاءات التشاورية الجهوية وعدم إشراكه في المجلس الأعلى للتعليم لا مبرر له

ناصر: بلمختار لم يعر اهتماما لمطالب الجمعية الوطنية للحراس العامين

حاوره- بنعيادة الحسن

– كيف جاءت فكرة تأسيس الجمعية الوطنية للحراس العامين والنظار ورؤساء الأشغال؟

● في البداية راودتنا فكرة تأسيس التنسيقية الوطنية لهذه الفئة أنا ومجموعة من الزملاء بعد نقاش مستمر حول المهام المتعددة والمتشعبة التي يقوم بها الحارس العام داخل المؤسسات التعليمية، هذه المهام التي تتداخل بسبب عدم وضوح القوانين المنظمة (النظام الأساسي) لها من جهة وتميز هذه المهام بالعمومية والضبابية في بعض الأحيان، وامتد هذا النقاش عبر وسائل التواصل الإجتماعي، حيث اقتنع كل المنظمين لهذا للنقاش بضرورة خلق إطار جمعوي من شانه أن يوحد الرؤى ويطرح مطالب الهيئة التربوية بصفة عامة على المسؤولين على القطاع، ومن ضمنها المطالبة بالإطار على غرار المفتشين والمؤنين، وكذا التعويضات على إنجاز بعض المهام، الامتحانات الإشهادية بالإضافة إلى مشكل الالتحاق بالأزواج، السكنيات والمطالبة بالتكوين و لتكوين المستمر للرفع من مستوى الأطر الإدارية وتوفير الموارد البشرية.

– ما هي المشاكل التي يعيشها الحراس العامون والنظار ورؤساء الأشغال ومديرو الدراسة أثناء مزاولتهم لمهامهم داخل المؤسسة التعليمية.

● تقوم هذه الفئة بعدة مهام من بينها مهام يجب أن تقوم بها أطر إدارية أخرى، ما يجعل عملها اليومي مضنيا إلى أبعد الحدود، ويمكن تلخيص ذلك في التتبع اليومي للجانب التربوي، النفسي والاجتماعي للتلاميذ وإنجاز مختلف العمليات المتعلقة بتمدرسهم ومراقبة تدوين نتائج التلاميذ بالملفات من لدن المدرسين والمشاركة في تنظيم مختلف عمليات التقويم والامتحانات وتتبعها ومراقبتها، وهي عمليات كثيرة ومتشعبة يجد الحارس العام صعوبة كبيرة في إنجازها خاصة وأن العدد الذي يشرف عليه يتجاوز في بعض الأحيان 600 تلميذ وتلميذة. وتزداد الصعوبة إذا لم تتوفر الحراسة العامة على إطار مساعد إضافة إلى العلاء الزمني المخصص للإداريين الذي يصل إلى 38 ساعة، ما يستدعي ارتباطه الكامل بالحراسة العامة لإنجاز العمليات المتنوعة اليومية الموكلة إليه، حيث يستعين بإنجازها بالمنزل على حساب وقته الخاص ووقت أسرته، خاصة عند غياب ربط المؤسسة بالإنترنيت، إذ يضطر بذلك إلى استعمال إمكانياته الخاصة لمسك العمليات المرتبطة بمنظومة مسار.

– ما هي أهم المحطات النضالية التي خاضتها الجمعية

● دعت التنسيقية الوطنية إلى شن أول إضراب وطني إنذاري يوم الجمعة 02/12/2012، الذي عرف مشاركة فعالة لهذه الفئة، حيث عاشت المؤسسات التعليمية بدون حراس عامين ولا نظار، وتبين بالملموس مدى اهمية هذه الأطر في التسيير والتدبير اليومي داخل المؤسسة التعليمية، ما عجل بعقد لقاء أول مع محمد الوفا الذي وعد بالإنكباب على الملف المطلبي الذي توصل به عبر ممثل الوزارة في أشغال الجمع العام التأسيسي ببوزنيقة. وأمام استخفاف الوزارة وعدم الاستجابة لمطالب الجمعية، أعلنت الجمعية عن إضراب وطني ثاني يوم 19 02 2013 تلته وقفة احتجاجية أمام مبنى الوزارة والتي شهدت مشاركة قياسية شملت مختلف الجهات والأقاليم، على الرغم من الاقتطاع من الأجرة، وكانت أهم قرارات المكتب الوطني إصدار بيان أكدت في بعض نقطه مقاطعة الامتحانات الإشهادية.

ماذا حققت الجمعية من مكاسب بعد تنفيذها لهذه الإضرابات والوقفات الاحتجاجية أمام مبنى الوزارة.

بعد تنفيذ الإضراب الوطني تلقينا دعوة من وزير التربية الوطنية محمد الوفا آنذاك الذي عقد معنا اجتماعا بمركز التكوينات والملتقيات دام حوالي 5 ساعات، حيث استمع إلى ملفنا المطلبي من جديد وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع الذي حضره الكاتب العام للوزارة والمكلف بالتواصل على تكوين لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الوزارة وممثلين عن الجمعية.

– ما هو العمل الذي قامت به اللجنة المشتركة.

● عقدت 8 لقاءات منذ 2 ماي 2013 إلى غاية 18 يوليوز 2013 ودام العمل 19 ساعة و 35 د، وتمت بعد ذلك صياغة مشروع الإدارة التربوية حول الإطار، في 68 صفحة قدمها رئيس الجمعية إلى المصالح

التاريخ:2014/11/04
العدد:.2519

المساء

الصفحة:الملحق التربوي 2

تجد الجمعية في بعض الأحيان صعوبة في التواصل أفقيا وعموديا خاصة مع التعامل المزاجي لبعض المسؤولين محليا ووطنيا وعدم إقرار الجانب القانوني لحل المشاكل المطروحة

المختصة بالوزارة، وكان من المنتظر أن تتلقى الجمعية جوابا من هذه الأخيرة بعد دراستها لمشروعها، غير أن التعديل الحكومي حال دون ذلك ومنذ قرابة السنة لم تتوصل الجمعية بأي رد، ما جعلها تضع طلبا لدى مصالح الوزارة لاستقبال أعضائها من طرف وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رشيد بالمختار، لكن شيئا من ذلك لم يحصل حتى الآن باستثناء الدعوة التي توصلت بها الجمعية من الوزارة لحضور اللقاءات التشاورية إلى جانب الجمعيات المهنية. وقد تبين أن بالمختار لم يعر أدنى اهتمام لمطلب الجمعية في تخصيص لقاء لها واستئناف الحوار.

- هل هناك عمل موازٍ للعمل النضالي؟ العمل الاجتماعي والتنظيمي مثلا؟

● لقد قامت الجمعية بهيكلة 34 فرعا عبر ربوع المملكة، كما قامت بصياغة مشروع تأهيل الإدارة التربوية المكون من 70 صفحة مشترك بين الجمعية والوزارة الوصية وسوت 11 حالة «الإلتحاق بالأزواج» وساهمت في حل مشكل 5 سكنيات و قامت عبر فروعها بتنظيم حفل تكريم المتقاعدين، كما شاركت في اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية بمركز التكوينات والملتقيات بالرباط، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الحراس العامين الجدد. وتعمل الجمعية الآن جاهدة لإنجاح المؤتمر الوطني الثاني الذي سينعقد خلال شهر مارس المقبل.

- ماهي الإكراهات التي تعاني منها الجمعية ؟

● تجد الجمعية في بعض الأحيان صعوبة في التواصل أفقيا وعموديا، خاصة مع التعامل المزاجي لبعض المسؤولين محليا ووطنيا وعدم إقرار الجانب القانوني لحل المشاكل المطروحة عليهم، وإقصاء الجمعية من بعض المحطات كاللقاءات التشاورية الجهوية على الرغم من أنها جمعية مهنية تهتم بالشأن التربوي شاركت وطنيا في هذه اللقاءات. كما أن الجمعية لم يتم إشراكها في المجلس الأعلى للتعليم، علما أنها قامت بمبادرة راسلت من خلالها رئيس المجلس مرتين من أجل إشراكها. إننا نعتبر إقصاء الجمعية من المشاركة في اللقاءات التشاورية الجهوية وعدم إشراكها في المجلس الأعلى للتعليم لا مبرر له.

- عقد المكتب الوطني خلال الأسبوع الماضي اجتماعا بمدينة القنيطرة وأصدر بيانا ما هي أهم النقط الواردة فيه.

● عقب إنهاء أشغال اجتماع المكتب الوطني، أصدر بيانا طالب فيه بإلحاح بضرورة إشراكها في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، كما ألح على ضرورة توفير الأمن والحماية لأطر الإدارة التربوية من الاعتداءات التي تتعرض لها. وشجب كل أشكال التضييق والتعسف الممارس في حق هذه الفئة والمتمثل في الإعفاءات وإعادة الانتشار والتكليفات. ودعا الوزارة إلى توفير الموارد البشرية لسد الخصاص الحاصل، وتمكين أطر الإدارة التربوية من التجهيزات الضرورية بالإضافة إلى تمتيع هذه الفئة بحق الحصول على السكنيات الوظيفية وحل مشكل الالتحاق بالأزواج، كما عبر المجتمعون عن رفضهم الإجهاز على المكتسبات وعلى رأسها حق التقاعد.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle

Bulletin de Presse

Mardi 04 Novembre 2014 **Numéro : 4866**

Titres	Page
Spécial- Préscolaire	**1/6**

Division de la Communication -Service de Presse

Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

DATE04/11/2014
N : 4393

L'ECONOMISTE

PAGE :IV

1/3

Préscolaire: Pas de capitaine à bord!

■ Sans régulateur ni contrôle, c'est l'anarchie

■ 36 référentiels pédagogiques importés, souvent appliqués tels quels

■ L'Education nationale prépare une stratégie 2030 avec un curriculum dédié

LE préscolaire n'a jamais bénéficié d'une de stratégie ni d'un budget propre, si ce n'est une enveloppe de 794,9 millions de DH mobilisée dans le plan d'urgence 2009-2012 pour la construction de 3.600 salles. Le bilan n'en a jamais été livré. L'éducation de la petite enfance au Maroc est même un secteur qui tourne sans normes, sans régulation et sans contrôle! Pas de capitaine à bord, ni de chef d'orchestre!

Pourtant, de l'avis de tous les experts, il s'agit de l'étape la plus cruciale de la vie scolaire des enfants, qui conditionne leur réussite future. De nombreuses études ont démontré que les enfants préscolarisés réussissent mieux que les autres, car ils ont eu la chance de démarrer plus tôt leur éveil intellectuel.

Le constat était bien triste mardi et mercredi derniers, lors du colloque international sur le préscolaire organisé par la Fondation Zakoura Education à Casablanca. Une rencontre à laquelle aucun des responsables conviés ne s'est déplacé (ministres de l'Education nationale et des Habous, et le président du Conseil supérieur de l'éducation). Seule la directrice de l'Instance nationale d'évaluation, Rahma Bourqia, a été présente. Le préscolaire ne ferait-il pas partie des priorités du gouvernement? Serait-on tenté de dire.

Le taux brut de préscolarisation est de 64,3% (41,7% en milieu rural) en 2013-2014, selon les statistiques du ministère de l'Education nationale. Mais ce chiffre est trompeur. «Ce taux prend en considération tous les enfants qui sont en dehors du système. C'est-à-dire, non pas seulement la tranche préscolarisable des 4-5 ans, mais aussi ceux qui ont moins et plus que cet âge», précise Brahim Chedati, enseignant-chercheur au Centre d'orientation et de planification de l'éducation (COPE). «D'après les calculs que nous avons réalisés, le taux net de préscolarisation des 4-5 ans tourne autour de 53,5%», poursuit-il. Donc à aujourd'hui, la moitié seulement des enfants est préscolarisée. Mais dans quelles conditions?

Il existe plusieurs intervenants sur le marché. Des unités privées, des classes publiques dans les écoles primaires relevant de l'Education nationale et gérées par des ONG, des kouttab et M'sid (écoles coraniques) dépendant du ministère des Habous, des jardins d'enfants, maternelles et garderies, sous la tutelle de la Jeunesse et des sports, et des écoles maternelles appartenant à des ambassades. Le secteur est donc éclaté entre plusieurs acteurs et tutelles.

Quelque 745.991 enfants sont actuellement préscolarisés (dont 326.036 filles). Ils sont pris en charge par 39.824 éducateurs (dont 28.193 éducatrices), dont la quasi-totalité n'a reçu aucune formation. 81,2% des établissements concernent le préscolaire traditionnel (voir illustration), avec une majorité échappant à tout contrôle.

Côté infrastructures, peu d'unités répondent aux normes de qualité. Selon une enquête commandée par l'Education nationale en 2002, seuls 33% des établissements étaient conformes aux standards de qualité. En l'absence de contrôle, de cadre juridique clair et de sanctions, la situation n'a certainement pas dû s'améliorer. Surtout que le financement reste

DATE04/11/2014
N : 4393

L'ECONOMISTE

PAGE : IV

encore plus les inégalités dans l'accès à l'école», relève Fouad Chafiqi, directeur des curricula au ministère de l'Education nationale.

Globalement, les enfants passent 6 heures par jour à l'école préscolaire. Mais «aléatoire», et que les collectivités territoriales ne sont que faiblement impliquées sur ce chantier.

Au niveau du curriculum, il n'y a pas encore de référentiel national. Chaque entité recourt à une approche psychopédagogique différente. L'Education nationale en a recensé 36. «A cause de cette diversité, les élèves arrivent avec des profils multiples au primaire, ce qui accentue certaines classes traditionnelles s'alignent carrément sur les horaires du primaire.

Concernant les modèles, trois coexistent: de type francophone, religieux et hybride, une sorte de mélange entre les deux premiers.

Au niveau des contenus, quelques rares productions pédagogiques marocaines conçues par des associations sont disponibles. En général, les écoles importent des référentiels étrangers de France, du Canada, de Belgique, de la Jordanie, du Liban et de la Tunisie qu'elles appliquent tels quels aux enfants. D'autres font un mix entre deux ou plusieurs modèles ou essaient d'en adapter un au contexte marocain.

Actuellement, le ministère s'attelle, enfin, à la conception d'un référentiel national avec un profil de sortie des enfants bien défini. Le projet devra trancher sur plusieurs points, à commencer par celui de la langue d'enseignement, et plus particulièrement de l'amazigh. Faudrait-il le généraliser ou le limiter aux régions amazighophones? Le Conseil supérieur de l'éducation devra donner son avis sur le sujet. Le ministère aura aussi à préciser les activités cognitives à intégrer (initiation à des activités intellectuelles, à la technologie, aux sciences, ...) ainsi que celles liées à l'art et la culture.

La première ébauche du référentiel sera présentée en 2015 aux acteurs du système. Elle sera ensuite mise en œuvre dans trois villes, Marrakech, Agadir et Oujda où des enquêtes de terrain ont déjà été menées en 2013. Le département de Rachid Benmokhtar planche aussi sur une stratégie nationale à l'horizon 2030, en partenariat avec l'Unicef, qui sera également dévoilée en 2015. Mais de nombreuses questions devront être résolues en parallèle.❑

Ahlam NAZIH

Que de défis à relever

ENVIRON 45 milliards de DH sont réservés à l'Education (dont 40 milliards pour les salaires), soit 26% du budget de l'Etat. Cela dit, ce montant ne semble pas suffire pour les 7 millions d'élèves, 11.000 écoles et 13.400 unités satellitaires (en milieu rural) que compte le secteur. Y rajouter un million d'enfants à préscolariser nécessiterait des ressources supplémentaires et une logistique particulière (restauration, transport scolaire,...). Mais il faudrait d'abord définir le coût unitaire de prise en charge d'un enfant. «La comptabilité nationale a précisé une seule et unique fois ce coût unitaire en 2003-2004. Il était à 2.900 DH. Après avoir actualisé ce chiffre en prenant en compte l'inflation, il en ressort que le coût de généralisation du préscolaire au 47% des 4-5 ans en dehors du système est de 2,17 milliards de DH par an», révèle le chercheur Brahim Chedati. «Il est tout à fait possible de mobiliser cette enveloppe en imaginant des montages innovants», poursuit-il. Par ailleurs, il faudra actualiser et étoffer le cadre juridique du secteur, en définir le régulateur, lancer un cursus de formation des éducateurs et mettre en place des mécanismes de contrôle. Autant de défis qui nécessitent un fort engagement politique, ce qui semble faire défaut pour le moment. «Si le gouvernement n'inscrit pas le préscolaire dans ses priorités stratégiques sur les années à avenir, le Maroc ne sera jamais un pays émergent», estime Jamal Belahrach, président de Zakoura Education.❑

DATE04/11/2014
N : 4393

L'ECONOMISTE

PAGE :IV

3/3

81,2% des établissements sont des Kouttab et M'sid

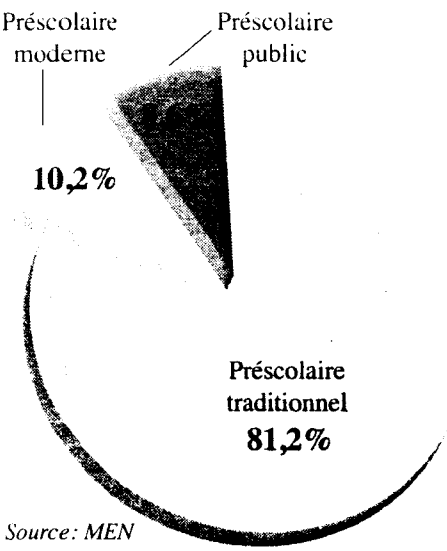

Source: MEN

Le privé représente 91,4% des unités préscolaires au Maroc dont 81,2% de kouttab et M'sid (écoles coraniques). Il accueille aussi 90,6% des effectifs, dont 65,4% suivant des enseignements religieux. La part chapeautée par le ministère des Habous est d'à peine 9%, soit 25.000 enfants. La majorité des établissements échappe à tout contrôle

DATE04/11/2014
N : 4393

L'ECONOMISTE

PAGE : V

1/2

«D'abord, une tutelle claire pour le secteur»

• Une agence pourrait prendre en charge la formation et la normalisation

• L'Education nationale doit s'appuyer sur le tissu associatif et le privé

- L'Economiste: Aucune avancée n'a été réalisée dans le préscolaire sur les dix dernières années. Pour quelle raison selon vous?

- Taïeb Chkili: Ce chantier n'est certes pas simple, mais ce n'est pas une raison pour s'en désintéresser. L'éducation est un tout. Les acteurs du primaire, du secondaire et du supérieur ne peuvent pas ignorer ce qui se passe en amont, car ce sont eux qui en récoltent les résultats. Les responsables gouvernementaux ont été tellement absorbés par les déficits dans les autres niveaux d'études qu'ils en ont oublié le préscolaire. Maintenant que la généralisation est pratiquement achevée et que les choses se sont relativement améliorées, nous devons nous concentrer plus sur le préscolaire. Toutes les études ont montré que les enfants qui s'y inscrivent sont ceux qui réussissent le mieux. Ils sont bilingues, éveillés, plus dynamiques et plus actifs.

Je pense que la question des moyens financiers cache un défaut de volonté politique. Au niveau de sa Majesté le Roi, la nécessité d'agir a été relevée à maintes reprises. Mais pas du côté du département de l'Education nationale où les ministres défilent sans qu'il y ait de continuité dans les actions. Le ministère manque, par ailleurs, de moyens et ses activités restent trop centralisées. Les Académies régionales, même si elles ont bénéficié d'un transfert de responsabilités, ne disposent pas des ressources humaines nécessaires.

- Quelles seraient les mesures les plus urgentes à prendre?

- Il faudrait d'abord désigner une seule et unique tutelle, qui soit l'interlocuteur de tous les opérateurs du secteur. Une entité qui puisse jouer le rôle de régulateur, de planificateur, de législateur et d'orientation. Ces fonctions ne pourraient être remplies que par le ministère de l'Education nationale. En parallèle, une agence pourrait se charger de la conceptualisation et de la mise en œuvre d'un plan de formation initiale et continue pour les éducateurs, ainsi que de la définition des cahiers de charges sur lesquels les opérateurs devront s'engager.

- Votre fondation a, justement, expérimenté un programme de formation des éducateurs. Peut-il être généralisé?

- Nous avons effectivement conceptualisé la formation au niveau de l'université Mohammed V Souissi, dont j'étais le président, suivant un concept et un corpus précis, élaborés par des universitaires de la faculté des sciences de l'éducation. Après l'avoir évaluée, nous l'avons démarrée dans d'autres universités, comme celles de Settat et de Meknès, pour ensuite lancer une licence professionnelle. Le processus est donc rodé, il suffit qu'une instance puisse l'organiser.

- Selon votre modèle, 3 milliards de DH sont nécessaires d'ici 2020 pour généraliser la préscolarisation des 4-5 ans. Est-ce jouable?

- La part de l'Etat est de seulement 1,4 milliard de DH sur 6 ans. Sachant ce que nous gaspillons pour finalement peu de résultats, ce montant ne représente pas grand-chose. Mais nous ne pourrons pas réussir si nous ne nous basons pas sur le tissu associatif et le secteur privé. Si, par exemple, nous lançons des appels d'offre pour la construction d'écoles dans une ville comme Casa-

blanca, et que nous imposons en contrepartie la construction d'unités dans des régions périphériques, cela pourrait marcher. Actuellement, les opérateurs privés n'investissent que là où il y a un retour sur investissement, ce qui est légitime. Mais ils peuvent faire davantage si un régulateur chapeaute le secteur. ❑

Propos recueillis par Ahlam NAZIH.

3 milliards de DH pour généraliser l'accès

Construction	Equipement	Formation initiale	Fonctionnement
125.000 DH/ classe	25.000 DH/ classe	10.000 DH par éducateur	60.000 DH par classe par année

Source: FMPS

Pour généraliser le préscolaire aux quelques 200.000 enfants de 4 à 5 ans en dehors du système (construction de 8.000 classes et formation de 8.000 éducateurs), la FMPS prévoit un budget d'investissement à l'horizon 2020 de 3 milliards de DH. 1,4 milliard de DH reviendrait à l'Etat, et 900 millions de DH aux communes. Le budget de fonctionnement, quant à lui, serait de 1,4 milliard de DH par an, dont 680 millions pour l'Etat et 340 millions pour les communes.

DATE04/11/2014
N: 3282

AUJOURD'HUI LE MAROC

PAGE:13

Tanger-Asilah

Plus de préfabriqué dans les établissements scolaires à l'horizon 2017

DNCR à Tanger Najat Faïssal

La préfecture Tanger-Asilah poursuit son ambitieux programme de remplacement du préfabriqué dans ses établissements scolaires, et ce, par de nouvelles constructions en dur. S'inscrivant dans le cadre de l'Initiative royale Tanger-Métropole, «*ce programme fait partie des objectifs du plan stratégique (2013-2017) de la délégation préfectorale de l'éducation nationale de Tanger-Asilah. Il vient de connaître, dernièrement, le remplacement en dur de quelque 67 salles de classe préfabriquées sur le territoire préfectoral*», affirme Ahmed Al Amrani, chargé de communication à la délégation préfectorale de l'éducation nationale. Il est à préciser que cette dernière opération de remplacement en dur de 67 salles de classe est le fruit d'une convention tripartite, paraphée entre ladite délégation préfectorale, la wilaya de la région Tanger-Tétouan, des sociétés immobilières et des professionnels opérant à Tanger. Il a profité par conséquent à sept établissements scolaires relevant de cette même délégation, notamment les quatre écoles primaires de Sidi Ahmed Benaajiba, d'Al Waha, d'Al Azib Haj Kadour et de Sidi Driss Hrariyine, les deux lycées Abdelkrim El Khattabi et d'Abdellah Chefchaouni ainsi que le collège «La Marche Verte» à Tanger. «*Il est prévu aussi le remplacement en dur de 136 salles de classe préfabriquées restantes à l'horizon 2017*», selon les responsables de la délégation préfectorale.

Il est à rappeler qu'outre le futur remplacement en dur de 136 salles de classe préfabriquées, le secteur sera également renforcé par la création de quatorze nouveaux établissements scolaires, et ce, dans le cadre de l'Initiative royale Tanger-Métropole. La réalisation de ces projets vise à faire face à la forte évolution démographique et économique que connaît, depuis ces quinze dernières années, la perle du Nord. Un autre important projet est déjà mis en chantier, et ce, pour la création de trois nouveaux établissements scolaires. Il est le fruit des conventions de partenariat entre la délégation préfectorale de l'éducation nationale, la wilaya de la région Tanger-Tétouan et ses partenaires traditionnels. Il est à noter que douze autres nouveaux établissements scolaires viennent d'ouvrir leurs portes lors du lancement de l'actuelle saison scolaire (2014-2015). Ils sont composés de quatre écoles (43 classes), six collèges (53 classes) et deux lycées qualifiants (36 classes).

DATE04/11/2014
N : 12109

ALBAYANE

PAGE:6

En bref...

SCOLARISATION

Le coup d'envoi d'une caravane de sensibilisation sur la scolarisation des enfants en situation de handicap dans la région Souss-Massa-Drâa (SMD) a été donné, samedi, à l'école Rajae dans la préfecture d'Inezagne Aït Melloul. Cette initiative, qui se poursuivra jusqu'au 12 courant dans les neuf délégations de l'Education nationale de la région, s'inscrit dans le cadre du programme de partenariat "pour une meilleure intégration pédagogique des enfants en situation de handicap dans la région SMD" liant l'Académie régionale éducation-formation, Handicap International et l'Unicef. Un communiqué de l'Académie indique que cette campagne vise à sensibiliser les professionnels, les acteurs pédagogiques et la société civile à la nécessité d'intégrer les enfants en situation de handicap dans le système éducatif dans le respect des principe des droits de ces enfants basés sur l'équité, l'égalité des chances et le droit d'accès à l'enseignement par une éducation inclusive. Cette initiative comprend une série d'activités de sensibilisation et de communication dans divers espaces ruraux et urbains, dont des ateliers artistiques et culturels animés par des cadres pédagogiques, des acteurs locaux et des intervenants concernés par l'intégration des enfants en situation de handicap.

DATE04/11/2014
N: 3282

AUJOURD'HUI LE MAROC

PAGE:15

Laâyoune

La réhabilitation du système de l'éducation en débat

Les interventions se sont attardées sur nombre de déficiences, notamment l'abandon scolaire, , les sureffectifs et la faiblesse des infrastructures pédagogiques.

La ville de Laâyoune a abrité la semaine dernière le dialogue régional pour la mise à niveau du système de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique.

Le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique a ouvert à Laâyoune un dialogue régional sur «la réhabilitation du système d'éducation, de formation et de recherche scientifique», avec la participation de plusieurs intervenants institutionnels, élus et députés, représentant des partis politiques, des syndicats et de la société civile et nombre d'acteurs économiques.

Le dialogue régional sur la réforme du système de l'éducation vise la mobilisation de toutes les parties prenantes en vue d'une implication collective dans la promotion de l'école marocaine et le renforcement de l'engagement continu pour la mise en œuvre des projets en la matière.

L'organisation de ces rencontres à travers les différentes régions du Royaume constitue une étape décisive dans le plan d'action périodique du Conseil qui sera sanctionné par l'élaboration du rapport stratégique. Ce dialogue régional est aussi une occasion pour retenir les recommandations d'acteurs et de compétences dans le cadre des efforts du Conseil visant à mettre en exergue la valeur ajoutée de l'expertise et de la connaissance pratique collective à travers l'identification des piliers essentiels de la réforme.

Dans son intervention lors de l'ouverture de ce dialogue, Khaled Samadi, membre du Conseil, a souligné que cette rencontre vise le renforcement de l'approche participative qui constitue le fondement des travaux du Conseil ayant pour objectif d'assurer la mise à niveau du système éducatif et l'amélioration de sa qualité. Ce dernier a présenté un diagnostic du système de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique faisant état des réalisations faites dans le cadre de la mise à niveau du système, notamment la généralisation de l'enseignement, la réforme pédagogique et le financement du secteur de l'enseignement.

Les travaux de cette rencontre-débat ont été émaillés par une série d'interventions qui se sont longuement attardées sur nombre de déficiences, notamment l'abandon scolaire, les sureffectifs et la faiblesse des infrastructures pédagogiques. Plusieurs recommandations ont également été formulées dont la nécessité d'assurer les conditions pédagogiques et opérationnelles permettant de faire du secteur de l'enseignement privé un partenaire principal dans le processus d'amélioration de la qualité de l'enseignement.

DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid
— mlaabid@aujourdhui.ma